الجمهورية التونسية

وزارة العدل

المشروع السنوي للأداء لسنة 2024

القهرس

2	المحور الأول ِتقديم المهمة
3	. 1 استر اثبجية المهمة:
5	.2 برامج الْمهمة:
6	.3 الميز انبة وإطار النفقات متوسّط المدى:
10	المحور الثاني: تقديم برامج المهمة
11	البرنامج عدد1: برنامج العدل
12	1-تقديم البرنامج:
14	2. أهداف ومؤثّترات الأداء:
31	3. الميز انية وإطار نفقات برنامج العدل متوسّط المدى 2024-2026:
33	البرنامج عدد2: برنامج السجون والإصلاح
34	-1تقديم البرنامج:
36	2-أهداف ومؤثّر ات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:
49	3. المبيز انية وإطار نفقات برنامج النتجون والإصلاح متوسّط المدى 2024-2026:
51	البرنامج عددو: برنامج القــــيادة والمساندة
52	.1 تقديم البرنامج:
53	2-أهداف ومؤشّرات الأداء:
64	 الميز انية و إطار نفقات برنامج القيادة و المساندة متوسط المدى 2024-2026:
66	الملاحق
67	بطاقة مؤشرات أداه برنامج العدل
94	بطاقة مؤشرات الأداء لِبرنامج النتجون والإصلاح
111	بطاقة مؤشرات أداء برنامج القيادة والمساندة
131	بطاقة النوع الاجتماعي لمهمة العدل



1. استراتيجية المهمة:

تتمثل غاية مهمة العدل في إرساء مرفق قضائي عدلي عصري يضمن الحقوق والحريات وحق التقاضي وتوفير محاكمة عادلة لكل المواطنين والمواطنات على قدم المساواة ودون تمييز، قوامه قضاء مستقل ومنظومة سجنية متلائمة مع المعايير الدولية. ويدفع الاقتصاد الوطني ومواكبا للتحولات الرقمية.

وتستند استراتيجية مهمة العدل على دستور الجمهورية التونسية المتضمن لمبادئ حقوق الإنسان الحافظة لحريته وكرامته وواجبات الدولة وفي إطار مبادئ الحياد والمساواة والشفافية والنزاهة، وعلى الأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرّخ في 28 نوفمبر 1974 المتعلق بضبط مشمولات وزارة العدل.

أما على المستوى الوطني فيعتبر مخطط التنمية مرجعية هامة لعمل مهمة العدل وضبط الآفاق والاستراتيجيات والأهداف الخاصة بالقطاع للفترة 2023-2025. حيث تساهم المهمة في تحقيق توجهات المخطط التنموي 2023-2025 المتعلقة بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء ودفع الاقتصاد الوطني من خلال دعم دور العدالة في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

كما تساهم المهمة بصفة فاعلة في نتفيذ الاستراتيجيات والتوجهات والبرامج الوطنية في مجال النوع الاجتماعي من خلال المساهمة في نتفيذ آثار الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي والاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. وذلك تأكيدا منها للانخراط الفعلى في مجال حماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

كما تستند هذه الاستراتيجية على جملة من الالتزامات والتعهدات الدولية التي صادقت عليها البلاد التونسية والتشاريع الجاري بها العمل ذات العلاقة بالمهمة وخاصة منها:

- ✓ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 (الزام معنوي).
- ✓ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والذي صادقت عليه تونس في 1969/03/18.
- √ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: 1988/09/23 وصادقت عليها تونس في 1988/09/23.

- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المعتمدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003).
- ✓ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل
 لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
 - √ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

كما تتخرط المهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. حيث يعتبر الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدل والمؤسسات القوية" هدفا رئيسيا تساهم مهمة العدل في تحقيقه من خلال تقريب العدالة من المواطنين وإتاحة إمكانية الوصول إليه بأيسر الطرق، وبناء مؤسسات فعّالة تقدم خدمات ذات جودة وخاضعة للمساءلة، وتعزيز سيادة القانون وإنفاذه على الجميع. كما تساهم مهمة العدل في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة "المساواة بين الجنسين" باعتباره يشكل جزءا لا يتجزأ من جهود حماية حقوق الإنسان ورافدا للقضاء على الفقر والتهميش والتمييز ودفع التنمية الشاملة.

هذا ومن خلال مخرجات تشخيص واقع القطاع تم تحديد أهم نقاط القوة التالية:

- تعاون دولي نشيط يساهم في إنجاز المشاريع ذات علاقة بالبنية التحتية والتجهيزات والتكوين التخصصي بالداخل والخارج،
 - إطار بشري مختص في العديد من المجالات قابل للتطور وتتمية قدراته
- ملائمة جانب هام من التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بحيث ستعمل المهمة على رفع التحديات التالية:
 - ✓ تثمين الإطار البشري للرفع من جودة العدالة وتقليص الزمن القضائي
- √ تفعيل آليات العقوبات البديلة لضمان الحريات والحد من ظاهرة الاكتظاظ بالسجون،
 - ✓ توفير بنية تحتية رقمية ملاءمة لتحقيق التحول الرقمي للعدالة
 - ✓ تدعيم دور العدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- ✓ اتفاقیات دولیة قاعدة مرجعیة لتعزیز الحقوق والحریات وتوفیر ضمانات المحاکمة العادلة،
 - ✓ تثمين المعطيات الإحصائية للمساعدة في اتخاذ القرار

وتتمثل أهم النقاط التي تعمل الوزارة على تحسينها:

- تحسين أليات التخطيط والمتابعة والتقييم
- مواكبة المنظومة العدلية للتحول الرقمي
- تثمين دور العدالة في دفع التنمية الاقتصادية
 - تثمين دور القضاء العقاري
 - التنسيق بين هياكل المنظومة العدلية
- تشخيص معمق بخصوص النوع الاجتماعي.

♦ المحاور الاستراتيجية

تم تحديد خمس محاور استراتيجية تعمل المهمة على تحقيق الأهداف المحددة ضمنها خلال فترة المخطط 2023-2025 المصادق عليه من قبل الحكومة وهي على التوالي:

- 1. ضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء
- 2. دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال
 - 3. تحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية
 - 4. تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة
- 5. تحقيق انفتاح المنظومة العدلية على محيطها.

2. برامج المهمة:

تتكون مهمة العدل من برنامجين عمليين يمثلان السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج قيادة ومساندة لهما كما يلي:

- = البرنامج الأول: العسدل
- البرنامج الثاني: السجون والإصلاح
- البرنامج التاسع: القيادة والمسائدة.

3. الميزانية وإطار النفقات متوسلط المدى: أ- ميزانية المهمة:

جدول عدد1: تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024 حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

ير .	التطو	تقدیرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	ان النفقات	<u> </u>
النسبة %	المبلغ (1)-(2)	(2)			
2,1%	16 063	793 263	777 200	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
2,1%	16 063	793 263	777 200	اعتمادات الدَّفع	
15%	10 800	82 780	71 980	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
15%	10 800	82 780	71 980	اعتمادات الدَّفع	
28%	2 594	11 864	9 270	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
28%	2 594	11 864	9 270	اعتمادات الدَّفع	
27,3%	13 880	64 700	50 820	اعتمادات التعهد	تفقات الاستثمار
4,3%	2 137	51 687	49 550	اعتمادات الدَّفع	
0,0%	0	0	0	اعتمادات التعهد	تفقات العمليات المالية
0,0%	0	0	0	اعتمادات الدَّفْع	
4,76%	43 337	952 607	909 270	اعتمادات التعهد	المجموع
3,48%	31 594	939 594	908 000	اعتمادات الدّفع	

^{*} دون اعتبار الموارد الذَّاتية للمؤسسات العمومية.

جدول عدد 2: تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024 حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

		ق م	تقديرات 2024	تسبة ا	انطور
<u>البر امـــ</u> خ	<u> </u>	(1) 2023	(2)	المبلغ (1)-(2)	النسية %
البرنامج عدد 1: برنامج	اعتمادات التعهد	379 500	385 579	1 079	0,28%
العدل ا	اعتمادات الدّفع	371 900	380 579	8 679	2,33%
1	اعتمادات التعهد	479 460	514 541	35 081	7,32%
برنامج السجون والإصلاح	اعتمادات الدّفع	483 460	508 228	24 768	5,12%
البرنامج عدد 9: برنامج	اعتمادات التعهد	50 310	52 487	2 177	4,33%
القيادة والمساندة ا	اعتمادات الدَّفع	52 640	50 787	- 1 853	- 3,52%
	اعتمادات التعهد	909 270	952 607	43 337	4,76%
المجموع العام	اعتمادات الدّفع	908 000	939 594	31 594	3,48%

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

شهدت ميزانية مهمة العدل لسنة 2024 تطورا بسيطا بقيمة 31,594 ألف دينار دفعا تمثل نسبة %3,48% مقارنة بسنة 2023 ويرجع هذا التطور أساسا إلى تأثيرات الزيادة المبرمجة في الوظيفة العمومية وتعديل كلفة الانتدابات الجديدة . إلا أن هذه الزيادة تعتبر ضعيفة ويصعب بها مجابهة ارتفاع كلفة نفقات التسبير باعتبار الزيادة في أغلب المواد وكذلك حاجة القطاع من اعتمادات الدفع لخلاص المشاريع الجارية والمشاريع السنوية المتأكدة. بحيث ستعمل مصالحنا قدر الإمكان على ترشيد النفقات وحوكمتها للحد من تأثيرات ارتفاع حجم العمل بمختلف المحاكم وكذلك ارتفاع عدد المساجين.

ب إطار النفقات متوسط المدي (2024-2026):

تتوزع الاعتمادات المقترحة لسنة 2024 الخاصة بالمهمة حسب البرامج وحسب الطبيعة الاقتصادية للتفقة مع مراعاة إمكانيات ميزانية الدولة، وتتوزع النفقات على المدى المتوسط، كما يلي:

جدول عدد3: إطار النفقات متوسط المدى (2024–2026) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات	تقديرات	تقديرات	ق م	إنجازات	
2026	2025	2024	2023	2022	البيان
849 688	812 312	793263	777200	723841	نفقات التأجير
87 104	84 900	82780	71980	66675	نفقات التسيير
9 770	9 470	11864	9270	7278	نفقات التدخلات
60 000	55 000	51687	49550	42234	تققات الاستثمار
0	0			0	نفقات العمليات المالية
1006 562	961 682	939594	908000	840027	المجموع دون اعتيار الموارد الذانية للمؤسسات

جدول عدد4: إطار النفقات متوسيط المدى (2024–2026) التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات	تقديرات	تقديرات	ق م	إنجازات	-18
2026	2025	2024	2023	2022	البيان
402 264	387 600	380 579	371 900	351 841	برنامج العدل
549 712	521 400	508 228	483 460	442 884	برنامج السجون والإصلاح
54 586	52 682	50 787	52 640	45 301	برنامج القيادة والمساندة
1006 562	961 682	939 594	908 000	840 026	المجموع

تم تحديد إطار النفقات متوسط المدى مع وزارة المالية حيث من المنتظر أن تشهد ميزانية المهمة خلال السنوات الثلاث القادمة ارتفاعا في كتلة الأجور بصفة خاصة، باعتبارها تمثل أكثر من 75% من ميزانية المهمة، ناتج عن الانتدابات الخصوصية في بعض الأسلاك وتحيين مفعول الزيادات القطاعية في بعض الأسلاك، والترقيات المبرمجة. وكذلك الزيادة في نفقات التسبير التي تجاوزت فيها بعض الحاجيات 20% باعتبار الزيادة الملحوظة في أغلب المواد الاستهلاكية خلال السنوات الأخيرة والارتفاع الملحوظ في حجم العمل بالمحاكم ومؤسسات السجون والإصلاح في حين لم تسجل ببقية النفقات زيادة ملحوظة باعتبار الظروف الاقتصادية الصعبة الذي تمر بها البلاد.

بحيث تم تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) لمهمة العدل لتبلغ خلال سنة 2026 حوالي 1006,562 م. د أي بزيادة سنوية تتراوح بين 2,4 و 4,7 %.



البرنامج عدد1: برنامج العدل

إسم رئيس البرنامج: السيد إلياس الميلادي، قاض من الرتبة الثانية ومكنفا بمأمورية بديوان وزيرة العدل.

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: بداية من 1 ماي 2023

1-تقديم البرنامج:

1.1 - تقديم استراتيجية البرنامج:

تتمثل غاية برنامج العدل في آرساء منظومة قضائية ذات جودة تدعم الحقوق وتحمي الحريات وتيسر النفاذ إليها دون تمييز وتساهم في دفع الاقتصاد الوطني وتحقيق الانتقال الرقمي.

وتستند استراتيجية البرنامج على دستور الجمهورية التونسية والتشاريع الجاري بها العمل ذات العلاقة وجملة من التعهدات الوطنية والدولية المذكورة أنفا وخاصة منها:

√الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 (الزام معنوي).

√العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والذي صادقت عليه تونس في 1969/03/18.

✓ اتفاقیة الأمم المتحدة لمكافحة الجریمة المنظمة عبر الوطنیة
 ومن خلال تشخیص واقع البرنامج تم تحدید أهم نقاط القوة التالیة:

- إطار بشري مختص في العديد من المجالات قابل للتطور وتنمية قدراته
- ملائمة جانب هام من التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان
- -اتفاقيات دولية قاعدة مرجعية لتعزيز الحقوق والحريات وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة. ويعمل البرنامج على رفع التحديات التالية:
- الرفع من جودة العدالة من خلال تثمين الإطار البشري وتقليص الزمن القضائي
 - توفير بنية تحتية رقمية ملاءمة لتحقيق التحول الرقمي للعدالة
 - تدعيم دور العدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وتتمثل أهم النقاط التي تعمل الوزارة على تحسينها:

- مواكبة المنظومة العدلية للتحول الرقمي
- تثمين دور العدالة في دفع التنمية الاقتصادية
 - تثمين دور القضاء العقاري

- التنسيق بين هياكل المنظومة العدلية
- التكوين التخصصي في بعض المجالات على غرار القضاء الاقتصادي والتجاري والجرائم الالكترونية والسيبرنية والعنف ضد المرأة.
 - إشكالية النقص في المعطيات الإحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

وتتمثل المحاور الإستراتيجية للبرنامج خلال 2023 -2025 فيما يلي:

- 1. تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات،
 - 2. دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال
 - تحقيق الانتقال الرقمى للمنظومة العدلية

وبخصوص بقية المحاور المدرجة بالمخطط يتم العمل عليها في إطار تنفيذ الخطة العملياتية للمهمة باعتبارها تهم جميع البرامج.

2.1 - الهياكل المتدخلة

يضم برنامج العدل محكمة التعقيب، محاكم الحق العام (دوائر الاستئناف) والمحكمة العقارية وفروعها. كما يضم مؤسستي المعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة. ويتكون البرنامج من برنامج فرعي على المستوى مركزي: الإشراف المركزي للعدل الذي تتدخل ضمنه الهياكل التالية:

- ✓ محكمة التعقيب
- √ المعهد الأعلى للقضاء
- √ المعهد الأعلى للمحاماة
- و14 برنامج فرعي على المستوى الجهوي: الاشراف الجهوي للعدل الذي تنضوي ضمنه الهياكل المتدخلة التالية:
 - √ محاكم الاستئناف (16)

- √ المحاكم الابتدائية (28)
 - ✓ محاكم الناحية (87)
- ٧ المحكمة العقارية وفروعها (18).

2. أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2: تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

في إطار ديناميكية تحسين جودة وثيقة الأداء تمّ إعادة صياغة بعض الأهداف، وقد تم تحديد ثلاثة أهداف (03) إستراتيجية تساهم بصفة مباشرة في تحقيق السياسة العمومية للبرنامج. كما تمّ ضبط عدد من المؤشرات الإستراتيجية لقيس نتيجة تحقيق كل هدف. وتتمثل هذه الأهداف في التالى:

- الهدف1-1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات:

يندرج الهدف 1-1 المتعلق بتحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات في إطار المحور الاستراتيجي عدد المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء. وهو يعمل على تحسين جودة العدالة من خلال تحسين فصل القضايا الجزائية والمدنية في كامل أطوارها ودرجات التقاضي وكذلك على مستوى التقليص في الزمن القضائي ونسبة إقرار الأحكام.

المؤشرات:

■ المؤسّر 1.1.1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

يعتبر هذا المؤشر هاما لقيس مدى تحسين جودة العدالة من خلال التقليص في الزمن القضائي في المادّة الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى (محاكم الناحية والمحاكم الابتدائية). حيث تكتسي القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدّوائر في طور المحاكمة أهميّة بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة

من العقاب. وكثما تم فصل ذلك التوع من القضايا في آجال معقولة إلا وزادت ثقة المتقاضين فيها وبالتالي تحسين جودة العدالة. كما يمكن هذا المؤشر من متابعة نشاط مختلف الدوائر الجزائية بكافة المحاكم الابتدائية (جناحية وجنائية) وذلك من خلال نسق فصلها للقضايا للوقوف على مواطن الخلل والتدخل، عند الاقتضاء، لتحسين أدائها. تقديرات المؤشر:

	تقديرات		2022	إنجازات	5 4 N	-1 that .et . 3 t .
2026	2025	2024	2023	الوحدة 2022	الوحده	مؤشرات الأداء
105	100	99	98	108	%	لمؤشر: 1-1-1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

بلغت نسبة الفصل 108 % خلال سنة 2022 وهي نسبة مرتفعة ظاهريا بالمقارنة مع سنة 2021 التي شهدت ركودا واضحا ناتج عن جائحة كورونا، وسيتم العمل على ترفيع نسب الفصل من مجموع القضايا الواردة بالدّوائر الجزائية وبالتالي تقليص مخزون القضايا الجزائية وذلك لتبلغ نسبة الفصل على أقل تقدير سنة 2026 حوالي 105% من جملة القضايا الواردة في نفس السنة حتى يتم القضاء على المخزون بصفة تدريجية.

ويرتبط هذا المؤشر بالتقليص قدر الإمكان في الزمن القضائي الذي يستغرقه البت في القضايا في طور النيابة العمومية والتحقيق، لذلك تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين يؤثران بصفة غير مباشرة في نسبة فصل القضايا الجزائية وهما:

- نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية: تمثل نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية الطور الأول للتعامل مع الملفات الجزائية بالتنسيق مع الضابطة العدلية
- نسبة فصل القضايا في طور التحقيق. تمثل القضايا في طور التحقيق جزء من ملفات النيابة العمومية المحالة للتحقيق بالنسبة للقضايا الجنائية. ولتقليص الزمن القضائي يعمل البرنامج على تحسين نسب الفصل في هذا الطور قصد الإسراع في البت في القضايا الجزائية. وتعتبر نسبة 100% النسبة العادية للتوازن بين الملفات الواردة والمفصولة في نفس السنة.

		إنجازات	202		تقديرات	
مؤشر الأداء	الوحدة	2022	3	202 4	202 5	2026
المؤشر: 1-1-1-1 نسبة قصل الملفات لدى التيابة العمومية	%	101.4 5	94	97	100	105
المؤشر: 1-1-1-2 نسبة فصل القضايا في طور التَحقيق	%	112.3 9	93	97.5	100	105

✓ المؤشر 2.1.1: نسبة فصل القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

تمثل نسبة فصل القضايا في المادة المدنية مجموع القضايا المدنية المفصولة والمحالة بالمحاكم خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا المدنية الواردة خلال السنة. ويهدف هذا المؤشر لتقليص الزمن القضائي في المادة المدنية بالنسبة لمختلف درجات التقاضي بجميع محاكم الجمهورية وذلك للحد من طول نشر ذلك النوع من القضايا والبت فيها في أسرع الأجال خاصة لما تمثله تلك القضايا من أهمية على حقوق ومصالح المتقاضين بالإضافة إلى حسن توزيع الموارد البشرية لتحسين جودة العدالة.

✓ تقديرات المؤشر:

	تقديرات		202	إنجازا	5 to . 11	مؤشر الأداء
2026	202 5	202 4		202	الوحدة	موسر ایدانو
104	100	95	93	101	%	المؤشر: 1-1-2: نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

• تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات: يعمل البرنامج على تقليص مخزون القضايا المدنية بالمحاكم وذلك بالترفيع في نسبة الفصل من 93 % خلال سنة 2023 إلى \$104 خلال سنة 2026. وهي النسبة التي تمكن المحاكم من إيقاف تزايد المخزون في القضايا المدنية بل استهلاك نسبة في حدود \$5 من المخزون.

ويتبين من خلال تحليل المعطيات أنّ سير القضايا المدنية بالثمّكل المطلوب يستوجب توقر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك، إذ سيتمّ العمل على توفير الإطار البشري اللازم في المحاكم التي تشكو من النقص بعد مقارنتها بالمعدلات الوطنية بالمحاكم، بالإضافة إلى توحيد إجراءات العمل وتكوين المختصين في المجال خاصة وأنّ ذلك التوع من القضايا يمسّ بشكل مباشر المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم.

✓ المؤشر 3.1.1: الزمن القضائي في قضايا التحقيق:

تم اختيار هذا المؤشر باعتبار أهميته في تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية وبالتالي تطوير جودة الخدمات القضائية وتحقيق الغايات المرجوة من ذلك عدالة ناجزة. يهدف هذا المؤشر إلى تطوير المنظومة القضائية ومزيد الارتقاء بها، من خلال ترشيد التصرف فيه باعتبار وثوق الصلة بين عنصر الزمن القضائي والعدالة الناجعة، حيث أن تعطيل مصالح المتقاضين وعدم تمكينهم من حقوقهم في الأجال المعقولة يمس في العمق حقهم الطبيعي في التقاضي.

• تقديرات المؤشّر:

	تقديرات		2023	إنجازات	5	. عد بسگ أبا الايد
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
19	20	22	23	24.76	عدد الأشهر	المؤشر: 1-1-3: الزمن القضائي في قضايا
17	20		23	24.70	عدد الاسهر	التحقيق

• تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

من خلال المعطيات يتبين أن معدل الزمن القضائي في القضايا التحقيقية يمثل 24,76 شهر خلال سنة 2023 وهو يعكس نوعية وجودة الخدمات القضائية لصالح المواطن. ويختلف هذا المؤشر حسب نوعية القضايا. ويعمل البرنامج على تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية لتبلغ 19 شهرا خلال سنة 2026 قصد تحسين جودة العدالة ونيل ثقة المتقاضين وتمكينهم من حقوقهم في الأجال المعقولة.

المؤشر 4.1.1 : نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف

تتمثل نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف في عدد الأحكام الجزائية والمدنية التي تم إقرارها في طور الاستئناف مقارنة بمجموع القضايا الواردة لدى محكمة الاستئناف. ويهدف هذا المؤشر إلى تقييم جودة الأحكام الجزائية والمدنية الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والعمل على تحسينها من خلال دعم قدرات القضاة في جميع الاختصاصات. تم العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

- المؤشر 4.1.1.1: نسبة الأحكام الجزائية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف: يتمثل هذا المؤشر في عدد القضايا في المادة الجزائية التي تمّ إقرارها في مرحلة الاستئناف على مجموع القضايا الجزائية المستأنفة من محاكم الناحية والابتدائية خلال السنة. وهو مؤشر جودة تعمل المهمة على تحسينه في إطار التكوين المستمر في المواد ذات العلاقة.
- المؤشر 4.1.1.2 : نسبة الأحكام المدنية التي تم إقرارها في طور الاستئناف: يتمثل هذا المؤشر في عدد القضايا في المادة المدنية التي تم إقرارها في مرحلة الاستئناف على مجموع القضايا المدنية المستأنفة من المحاكم الابتدائية خلال السنة.

	قديرات	ä	2023	إنجازات	e h	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	موسرات عيس اداع الهدف
63	60	57	55	52,9	%	المؤشر: 1-1-4-1: نسبة الأحكام الجزانية التي تمُ إقرارها في طور الاستثناف
66	65	62	60	58,9	%	المؤشر 2.4.1.1: تسبة الأحكام المدنية التي تم إقرارها في طور الاستئناف

تم تحديد هذه المؤشرات الفرعية باعتبارها تساهم مباشرة في المؤشر الرئيسي وقد تم تحديد النسب خلال السنوات القادمة بالاعتماد على التكوين التخصصي لفائدة القضاة خلال الفترة القادمة بالإضافة الى المعطيات الإحصائية المتوفرة.

تقديرات المؤشر:

	<u>ق</u> ديرات	<u>.</u>	2023	إنجازات	5 s tl	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	موسرات فيس اداء الهدف
64	62	58.7	56.7	54.6	%	المؤشر: 1-1-4: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستثناف

تفسیر تقدیرات المؤشر علی مدی الثلاث سنوات:

تبلغ نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف 56.7 %خلال سنة 2023 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القضاة والعمل على تمكينهم من التكوين المستمر والتكوين التخصيصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي بعد تحليل نتائج السنوات السابقة. ويسعى البرنامج إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ 64 % خلال سنة 2026 من جملة الأحكام المستأنفة.

✓ المؤشّر 1.1.5: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار:

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد نسبة الأحكام الجزائية والمدنية التي تم إقرارها في طور التعقيب من جملة القضايا الجزائية والمدنية الواردة من محاكم الاستئناف وبعض القضايا الواردة من محاكم النواحي (مخالفات). وهو مؤشر يدل على جودة الأحكام الصادرة عن المحاكم من عدمه فيما يخص تطابقها مع القانون.

تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

- المؤشر 5.1.1.1 نسبة القرارات الجزائية الصادرة لدى محكمة التعقيب. يمثل هذا المؤشر نسبة الأحكام الجزائية التي تم إقرارها في طور التعقيب من جملة القضايا الجزائية الواردة من محاكم الاستئناف.
- المؤشر 5.1.1.2: نسبة القرارات المدنية الصادرة لدى محكمة التعقيب. يتمثل هذا المؤشر في نسبة الأحكام المدنية التي تم إقرارها في طور التعقيب من جملة القضايا

المدنية الواردة من محاكم الاستئناف وبعض القضايا الواردة من محاكم النواحي (مخالفات).

	تقديرات		2022	إنجازات	e., h	San Maria Maria de
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
54	52	48	45	41	%	المؤشر: 1-1-1-5: نسبة القرارات الجزائية الصادرة لدى محكمة التعقيب
56	54	53	51	50	%	المؤشر 5.1.1.2: نسبة القرارات المدنية الصادرة لدى محكمة التعقيب

على غرار الطور الاستئنافي تم اختيار هذه المؤشرات الفرعية باعتبارها تساهم مباشرة في المؤشر الرئيسي وقد تم تحديد النسب خلال السنوات القادمة بالإعتماد على التكوين التخصصي لفائدة القضاة خلال الفترة القادمة بالإضافة الى المعطيات الإحصائية المتوفرة.

تقديرات المؤشر:

	تقديرات			إنجازات	الوح		
2026	2025	2024	2023	2022	i	مؤشرات قيس أداء الهدف	
55	53	49	46	45.6	%	المؤشر: 1-1-5: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار	

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تناهز القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار 46 % خلال سنة 2023 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. ولتحسين هذه النسب يعمل البرنامج على تحسين جودة تكوين القاضي وتمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي. ومن المتوقع الترفيع في هذه النسبة لتبلغ 55 % خلال سنة 2026 من جملة الأحكام التي يتم تعقيبها.

الهدف1-2: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني:

يندرج هدف تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد في إطار دمج جزء من المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء والمحور الثاني المتعلق بدفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال وذلك بإعطاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية التي لها دور فعال في دفع الاستثمار وإزالة كل العوائق في

النزاعات التجارية. كما يساهم هذا الهدف في توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية، وتحسين الموارد المالية للدولة بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الاقتصلاية والعقارية الصادرة.

المؤشرات:

√ المؤشّر 1.2.1: نسبة فصل القضايا في المادة التجاريّة المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

يمثل المؤشر مجموع القضايا التجارية المفصولة والمحالة خلال السنة على عدد القضايا التجارية الواردة بمحاكم الدرجة الأولى خلال السنة ويهدف هذا المؤشر إلى تحسين مناخ الأعمال بإيلاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية التي لها دور فعال في دفع الاستثمار والاقتصاد الوطنى وبإزالة كل العوائق في النزاعات التجارية.

تقديرات المؤشر:

	تقديرات			إنجازات			
202 6	2025	2024	2023	2022	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	
103	100	99	98	97	%	المؤشر: 1-2-1: نسبة فصل القضايا في المادّة النجاريّة المحكوم فيها بالدرجة الأولى	

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تبلغ نسبة القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى خلال تصرف 2023 حوالي 98% ومن المبرمج بعد إدخال التعديلات اللازمة في النصوص التشريعية ذات العلاقة إحداث أقطاب قضائية لنزاعات الأعمال لغاية التسريع في فصل القضايا التجارية لتحسين مناخ الأعمال وتحقيق نسبة فصل تتجاوز 103 %من عدد الأحكام الواردة خلال سنة 2026.

√ المؤشر 2.2.1: نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية:

يمثل المؤشر مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية الواردة. يرتكز نشاط المحكمة العقارية على معادلة ثلاثية الأبعاد تقوم أساسا على

تطهير الوضعية العقارية لكامل التراب الوطني وذلك من خلال توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية، كتحسين الموارد المالية للدولة الناتجة إقامة الرسوم العقارية وهو ما يقتضي توفر عنصرين أساسين و هما قدرة المحكمة على الفصل ايجابيا في جميع الملفات المنشورة لديها وفي أقصر الآجال مما يساهم في تفعيل دور العقار كأساس للنمو الاقتصادي و للتطور الاجتماعي.

تقديرات المؤشر:

	تقدير اث		الوحد ت 202		الوحد	مؤشرات قيس أداء الهدف	
202 6	202 5	202 4	3	2022	6	موسرات تبس اداع الهدف	
115	110	105	100	103	%	المؤشر: 1-2-2: نسبة القضايا المفصولة في المادّة المقارية	

تفسیر تقدیرات المؤشر علی مدی الثلاث سنوات:

تقوم تقديرات المؤشر على الارتفاع المتواصل في نسبة فصل الملفات الواردة على المحكمة ايجابيا مع القضاء على الرصيد المتبقي والملفات العالقة. وسيتم العمل على الترفيع في نسبة فصل القضايا العقارية بالمقارنة مع جملة القضايا الواردة وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق نسبة فصل تقدر بـ 115%أو تفوقها خلال سنة 2026.

✓ المؤشّر 2.1: نسبة الأحكام العقارية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف:

يهدف هذا المؤشر أساسا إلى الوقوف على جودة الأحكام الصادرة في الطور الابتدائي وما نتطلبه من دورات تكوينية لتحسين مكتسبات القضاة في المادة العقارية.غير أن الطبيعة الخصوصية للطعن بالاستئناف في المادة العقارية والتوجهات الفقه قضائية للدوائر الاستئنافية قد تحول دون تحقيق الهدف المذكور مما يكون معه من الأجدى اعتماد مؤشر نسبة القضايا الايجابية أي الصادرة بالتسجيل أو بالترسيم مقارنة بالعدد الجملي للملفات المفصولة مما يعكس دور المحكمة في تطهير الوضعيات العقارية الذي لا يكون إلا بالأحكام الابجابية.

تقديرات المؤشر:

	تقديرات		202	إنجاز ا ت	الوحد	مؤشرات قيس أداء الهدف	
202	202 5	202 4	3	2022	õ	موصریت کیاں ۱۳۰۸ انہا	
90	86	85.5	84.5	83.59	%	المؤشر: 1-2-3: نسبة الأحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستثناف	

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

خلال سنة 2022 يمثل مجموع القضايا العقارية المفصولة التي تم إقرارها في طور الاستئناف 83.59% من مجموع عدد القضايا العقارية المحالة على الاستئناف خلال نفس السنة وهو ما يعكس دور المحكمة في تطهير الوضعيات العقارية التي لا تكون إلا بالأحكام الايجابية. كما يبرز هذا المؤشر انخفاض نسبة التظلم في الأحكام الصادرة عن المحكمة العقارية ومقبوليتها لدى المتقاضين ويعكس انخفاض نسبة نقض جودة تلك الأحكام تبعا لدقة الإجراءات والأبحاث التي تستوجبها الملفات. وستعمل مصالحنا لبلوغ نسبة 90 %خلال سنة 2026 من الأحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف بالعمل على تدعيم التكوين التخصصي في هذا المجال بالتنسيق مع المعهد الأعلى للقضاء.

الهدف1-3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز:

يندرج هدف تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز في إطار المحاور الإستراتيجية عدد (01 و03) ويتمثل في تحسين الخدمات القضائية وتيسير النفاذ إلى العدالة وذلك بعد إدماج جزء من المحور الأول المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء وجانب من المحور الثالث المتعلق بتحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية. بحيث تكون الغاية من هذا الهدف تمكين كلّ فئات المتقاضين من النفاذ إلى العدالة دون تمييز من خلال تقريب خدمات مرفق القضاء من المواطن وتوفير المعلومة له بمختلف وسائل الاتصال والاستعمال الأنجع لتكنولوجيات المعلومات لتسهيل الخدمات عن بعد علاوة على دعم خدمات الإعانة العدلية وتدعيم كافة الضمانات القانونية للمرأة وحمايتها من العنف.

المؤشرات:

√ المؤشّر 1.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية:

يمكن مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية من قيس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ إلى عدالة دون تمييز.

تقديرات المؤشر:

	تقدير ات		انجازا ت 202		الوحد	مؤشرات قيس أداء الهدف	
202 6	202 5	202 4	3	2022	õ	موسرات فيس اداع الهدف	
74	73	72	71.5	71	%	المؤشر: 1-3-1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعاثة العدلية	

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية 71% خلال سنة 2022 من جملة المطالب المقدمة وقد تم العمل على متابعة نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية خاصة بعد تفعيل وجوبية منح الإعانة العدلية لضحايا العنف ضد المرأة بداية من شهر مارس 2021 وبقية الفئات الهشة التي لا تقدر على تحمل مصاريف التقاضي. وبحلول سنة 2026 ينتظر أن تبلغ هذه النسبة 74% من جملة المطالب المقدمة. وذلك لضمان حق التقاضي لكل الطبقات الاجتماعية الخصوصية دون تمييز. كما ان مشروع تنقيح امر الاعانة العدلية من شأنه المساهمة في بلوغ هذه النسبة.

✓ المؤشّر 2.3.1 : عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد:

يتمثل هذا المؤشر في عدد الخدمات التي سيتم إنجازها وتوفيرها من المنظومات الإعلامية طبقا لنسبة الاستغلال السنوية المبرمجة للمحاكم. ويهدف هذا المؤشر إلى تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدى القضاء على مراحل.

√ تقديرات المؤشر:

	تقديرات		وحدة إنجازات 2023		£ 4 19	مؤشرات قيس أداء الهدف	
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	موسرات فيس اداع الهدم	
30	11	10	8	5	عدد	المؤشر: 1-3-2: عدد الخدمات القضائية المتوفّرة عن بعد	

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

لا يمكن تيسير النفاذ إلى العدالة دون رقمنة القضاء لإضفاء الشفافية اللازمة وتوفير خدمات قضائية عن بعد لفائدة المتقاضين وجميع المتدخلين لحماية الملفات وربح الوقت والتقليص من الاكتظاظ داخل المحاكم. لهذا السبب تم اختيار هذا المؤشر. وستعمل مصالح الوزارة على الترفيع في عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد لتبلغ سنة 2026 عدد 30 خدمة. حيث تم إلى اليوم توفير 7 خدمات وهي:

- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين
 - خدمة فقه القضاء
- خدمة فهرس المكتبات للاطلاع على المنشورات والكتب بالمكتبة المركزية للوزارة
- خدمة تعمير الاستمارات والتسجيل عن بعد للمناظرات الخارجية لوزارة العدل (ملحقين قضائيين محامين السجون "ضباط إصلاح، ملازمين، عرفاء"-كتبة عملة مهندسين تقنيين متصرفين –أرشيفيين...)
- خدمة استخراج الاستدعاءات في مختلف المراحل (الكتابي، الشفاهي، الإختبارات الطبية...)
- خدمة الاطلاع على النتيجة النهائية والأعداد الكتابية عن بعد في مناظرة القضاء وقد تم تحديد عدد هذه الخدمات من خلال الخطة الإستراتيجية للوزارة وعلى الاعتمادات المرصودة في إطار المخطط بالإضافة الى تعهد الإدارة العامة للإعلامية بإمكانية تحديدها.

√ المؤشّر 3.3.1: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد:

يهدف هذا المؤشر إلى إرساء عدالة ذكية وتدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد إدارة جلسات ومحاكمات عن بعد من داخل السجون لبعض الموقوفين حسب رغباتهم وهو ما يساعد على توفير مصاريف تنقل المساجين إلى المحاكم، واختصار الزمن القضائي وتقليص الاكتظاظ بالمحاكم.

تقديرات المؤشر:

تقدير ات		ات تقدیرات 2023		إثجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	
2026	2025	2024	2025	2022	الوحدة	موسرات فيس اداء الهدف	
45	35	35	40		%	المؤشر: 1-3-3: نسبة تطور عدد المحاكمات عن بعد	

تفسیر تقدیرات المؤشر علی مدی الثلاث سنوات:

يتبين أن عدد المحاكمات عن بعد يعتبر ضعيف حيث أن جملة المحاكمات عن بعد لم تتجاوز 539 محاكمة خلال سنة 2022، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- -عدم تجهيز كل السجون بالمعدات (في طور الانجاز).
- -الأطراف المتدخلة لهم سلطة اتخاذ قرار استعمال هذه التقنية من عدمه.
 - استكمال تجهيز المحاكم والسجون بالمعدات اللازمة
 - إصدار منشور يحدد مجال استعمال هذه التقنية الجديدة

بحيث من المتوقع أن يرتفع عدد المحاكمات عن بعد لتبلغ 1995 محاكمة خلال سنة 2026 أي بنسبة زيادة قدر ها 45 %بالمقارنة مع سنة 2025.

√ المؤشر 4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية للمرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة:

يتمثل هذا المؤشر في متابعة نفاذ المرأة المعنفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي يتم إقرارها من طرف قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسلط عليها العنف بالمقارنة مع عدد المطالب الحماية الواردة بالمحاكم في السنة. وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

تقديرات المؤشر:

	تقديرات		202	الوحد إنجازات 202		مؤشرات قيس أداء الهدف	
2026	2025	2024	3	2022	10	موشرات فيس اداء الهدف	
						المؤشر 4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية	
80	75	68.8	63		%	للمرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في	
						السنة	

تفسیر تقدیرات المؤشر علی مدی الثلاث سنوات:

شهدت عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا خلال سنة 2023 لتبلغ 63 % ومن المتوقع أن تكون نسبة الاستجابة لمطالب الحماية في حدود 80% خلال سنة 2026. وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 5: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج العدل

بحساب الألف دينار

دعائم الأنشطة (*)	التقديرات المالية	الأنشطة	تقديرات 2024	المؤشرات	الأهداف
استكمال منظومة J-SHARE للقضاء	2024				
المدنى					
مراجعة النصوص المتعلقة بالإثبات في					
المادة الجزاتية باعتماد الوسائل الفنية				المؤشر 1–1-1:	
و العامية			99	نسبة فصل القضايا	
ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة		51 55Hfe		الجزائية المحكوم فيها	
في المادة المدنية		تأجير القضاة والإشراف على المهن 215500		بالدرجة الأولى	
متابعة تنفيذ برنامج التكوين في المادة	215500	و،وِــراك حــى اـــهن ذات العلاقة			
الجز انية و المدنية					
لحداث منظومة متابعة الأحكام القضائية					
تفعيل نظام المراقبة الإلكترونية في				المؤشر 1-1-2:	
المادة الجزانية				نسبة القضايا المدنية	
مراجعة منظومة العفو والتماس إعادة			95	المحكوم فيها بالدرجة	
النظر في المادة الجزانية				الأولى	
ضبط أجال لمختلف إجراءات النزاع في					الهدف 1-1:
المادة المدنية	157599				تحسين جودة
تحبين خطايا إجراءات الطعون في المادة		إدارة وتطوير مرفق			العدالة في حماية
المدنية		العدالة		المؤشر 1-1-3:	الحقوق والحريات
ضبط أجال لمختلف إجراءات النزاع في				الزمن القضائي في	
التحقيق			22	فضايا التحقيق	
مر اجعة الاختصاص الوظيفي لمحكمة					
التعقيب					
·					
وضع وثيقة توجيهية للسياسة الجزائية		- تنظيم مرفق العدالة			
في تونس		على المستوى		المؤشر 1-1-4:	
ضبط مراجع الكفاءات والوظائف	7480	الجهوي	58.7	نسبة الأحكام التي تم	
للقضاة في مادة التحقيق ضبط مر اجع الكفاءات والوظائف للقضاة				إِثَرارِها في طور الاستئناف	
صبط مراجع الحقاءات والوطائف للفضاء في المادة الجزائية والمدنية				<u> </u>	
ني المعدد البرانية والله				المؤشر 1-1-5:	
			49	السية القرارات	
				الصادرة لدى محكمة	
				النعقيب بالإقرار	

دعائم الأنشطة (*)	الثقديرات المالية 2023	الأنشطة	تقدیرات 2023	المؤشرات	الأهداف
ضبط مرجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة الجبائية، قانون الأعمال والاستثمار متابعة تنفيذ برنامج تكوين القضاة في المجال الاقتصادي والجبائي	21550 0	تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة		المؤشر 1-2-1:	
إحداث خلية مركزية بالديوان لإدماج المقاربة الاقتصادية بالمنظومة العدلية متابعة تتفيذ برنامج التكوين التخصصي في مجال الوساطة التجارية			99	نسبة فصل القضايا في المادة النجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	
مر اجعة القانون المتعلق بتحيين الرسوم العقارية و التقليص في الزمن القضائي متابعة تتفيذ برنامج التكوين التخصصي للقضاة في المادة العقارية	15759 9	إدارة وتطوير مرفق العدالة			الهدف 1 – 2: تدعيم دور العدالة في دفع
ضبط آجال لمختلف إجراءات التسجيل والتحبين العقاري ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة العقارية			105	المؤشر 1-2-2: نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية	الإقتصاد الوطني
ضبط خارطة المسح الإجباري بالتعاون مع المتنخلين في المجال مراجعة التنظيم الهيكلي للمحكمة العقارية إصدار امر رئاسي يتعلق بالتوزيع	7480	- تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	85.5	المؤشر 1-2-3: نسبة الاحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستثناف	
الجغرافي الأقطاب القضائية وتعميم الدوائر التجارية ببقية المحاكم إصدار نص تشريعي يتعلق بإحداث القطاب قضائية لنزاعات الأعمال			33.3		

دعائم الأنشطة (*)	التقديرات المالية 2023	الأنشطة	تقدیرات 2023	المؤشرات	الأهداف
إضافة خدمات في الموقع الالكتروني للوز ارة وفق اهتمامات المواطن والحكومة المفتوحة			72	المؤشر1-3-1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	
تعميم استغلال الإمضاء الإلكتروني	215500	تأجير القضاة والاشراف على			
مر اجعة القانون المتعلق بالإعانة العدلية وضع إستر اتيجية قطاعية للعدالة الرقمية والأمن السيبيريان متابعة202-2030		المهن ذات العلاقة	10	المؤشر: 1-3-2: عدد الخدمات القضائية المتوفرة	
إصدار نص تشريعي يتعلق بإرساء نظام للمحاكمات الجزائية والجلسات المدنية عن بعد إنشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لجميع المحاكم	157500			عن بعد	
إعداد مخطط مديري لعدالة رقمية صغر ورقية لحداث سجل وطني الكتروني للاستدعاء ادى المحاكم المحاكم المحاكمات عن بعد	157599	إدارة وتطوير مرفق العدالة	35	المؤشر: 3.3.1: نسبة تطور المحاكمات عن بعد	الهدف 1 -3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز
في المادة الجزائية الحداث خلية مركزية بالديوان الإدماج مقاربة النوع الاجتماعي وضع المبتر اتيجية قطاعية للنوع الاجتماعي 2020–2030 متابعة تنفيذ برنامج دعم القدرات التطبيقية في	7480	– تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	68,8	المؤشر: 4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية للمرأة المعنفة	
مجال النوع الاجتماعي متابعة تنفيذ برنامج دعم القدرات التطبيقية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة ابشاء اتفاقيات مع الجمعيات الوطنية والمنظمات الدولية المهتمة بمقاربة النوع الاجتماعي في قطاع العدالة			00,0	المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة	

^(*) دعائم الأنشطة: يتعيّن أن تكون ذات طابع استر اتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية.

<u>3 الميزانية وإطار نفقات برنامج العدل متوسيط المدى 2024-</u> <u>2026:</u>

تم تحديد ميزانية البرنامج وإطار النفقات متوسّط المدى الخاص به حسب طبيعة النفقة بالاعتماد على النفقات الحقيقية للبرنامج وبعد إدخال التعديلات اللازمة المتوقعة خلال الثلاث سنوات المقبلة خاصة في باب التأجير باعتباره يمثل أكثر من80 %من الاعتمادات المخصصة له.

جدول عدد6: تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الفارق		تقديرات 2024	ق.م 2023	إنجازات	يدِ البرنامج
النسبة (%)	الميلغ	(2)	(1)	2022	
	(1)-(2)				
1,71%	5 850	348 850	343 000	329178	نفقات التأجير
2,5%	235	9 635	9 400	9517	نفقات التسبير
74,11%	2 594	6 094	3 500	1708	نفقات التدخلات
0%	0	16 000	16 000	11438	تفقات الاستثمار
0,0%	0		0		نققات العمليات المالية
2,33%	8 679	380 579	371 900	351 841	المجموع

جدول عدد7: إطار النفقات متوسط المدى (2024–2026) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق. م تكميلي	إنجازات	النفقات
2026	2025	2024	2023	2022	
370 064	357 000	348 850	343 000	329178	نفقات التأجير
10 200	9 900	9 635	9 400	9517	نفقات التسيير
4 000	3 700	6 094	3 500	1708	نفقات التدخل
18 000	17 000	16 000	16 000	11438	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
402 264	387 600	380 579	371 900	351 841	المجموع دون اعتبار الموارد
					الذائية للمؤسسات
402.464	207 000	200 770	270 200	251 020	المجموع باعتبار الموارد
402 464	387 800	380 779	372 380	351 939	الذانية للمؤسسات

تم تخصيص اعتمادات قيمته 380.779 م.د خلال سنة 2024 منها مبلغ 348.850 مليون دينار مخصصة للتأجير، أي بنسبة 85 % ومن المنتظر أن تبلغ ميزانية البرنامج في حدود 2026 حوالي 402.264 مليون دينار وهي ميزانية ضعيفة يصعب أن تغطي الاحتياجات الحقيقية للبرنامج باعتبار المشاريع التي هي بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة التي تندرج في إطار الأنشطة الخاصة بمختلف المؤشرات وهو ما يؤثر سلبا على تحقيق أهداف البرنامج الذي يرتكز أساسا على تقديم خدمات ذات جودة للمواطن.

بحيث أن الميزانية المرصودة تبقى في حاجة إلى الدعم على مستوى الانتدابات لتعويض المحالين على التقاعد بالإضافة لمجابهة ارتفاع حجم العمل بالمحاكم، وكذلك في مجالات التسبير والاستثمار لأهميتهما في تحسين جودة الخدمات القضائية المسداة للمواطنين وفي النفاذ إلى العدالة.

البرنامج عدد: برنامج السجون والإصلاح

- اسم رئيس البرنامج: في انتظار التسمية
- تاریخ تولیه مهمّة قیادة البرنامج: بدایة من

1- تقديم البرنامج:

1.1-استراتيجية البرنامج:

يعمل برنامج السجون والإصلاح على إرساء منظومة سجنية تستجيب للمعايير الدولية ذات جودة وذلك من خلال توفير وتحسين ظروف إقامة المساجين لمالها من انعكاس إيجابي على سلوكه وعلى علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية طيلة فترة العقوبة المسلطة عليه وتأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع عبر برامج التكوين والتشغيل بالتعاون مع كل الأطراف المتدخلة. كما يرمي البرنامج الى تعزيز تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية في ظل تنامي المخاطر والتهديدات خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب وذلك من خلال توفير الأليات ذات الجدوى واستنباط الحلول البديلة للتوقى من المخاطر بمختلف أنواعها.

كما أن إستراتيجية البرنامج تكرّس المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة، حيث يساهم البرنامج بصفة فاعلة في تنفيذ الأثر عدد والأثر عدد 3 للخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي المتعلق بالقضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء وتدعيم آليات الاصلاح والتأهيل لضمان حسن اندماج المفرج عنهم أخذا بعين الاعتبار الفئات الهشة ومراعاة مفهوم النوع الاجتماعي.

ك ما أدرج برنامج السّجون والإصلاح مسالك وبرامج خاصة لإعادة إدماج الأطفال الجانحين نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين من خلال تحيين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر.

ومن خلال تشخيص واقع البرنامج تم تحديد أهم نقاط القوة التالية:

❖ تطوير الإدارة الإلكترونية ورقمنة الإجراءات وذلك بتطوير وسائل تراسل المعطيات بين هياكل الهيئة العامة للسّجون والإصلاح.

- ❖ تركيز منظومات إعلامية تمكن من الولوج إلى المعلومة بسرعة وبدقة مما يمكن
 من تسريع الإجراءات والتخلى عن التداول الورقى للمواضيع.
- ❖ سياسة سجنية وإصلاحية تقوم على التأهيل والتكوين والتعليم من خلال تقديم برامج تأهيل فعالة للسجناء والسجينات لزيادة فرص إعادة تأهيلهم واندماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم.
- ❖ ملاءمة المنظومة السجنية والاصلاحية مع مبادئ التنمية المستدامة من خلال الاعتماد على الاقتصاد الأخضر في إطار تحسين إقامة المودعين وذلك بإنتاج الطاقات المتجددة وترشيد مصاريف استهلاك المحروقات والطاقة الكهربائية واستغلال الاعتمادات الممكن ترشيدها في تحسين ظروف إقامة المودعين. والعمل على رسكلة النفايات العضوية واستغلالها كأسمدة لفائدة الضيعات الفلاحية وإعادة رسكلة النفايات البلاستيكية وإنتاج مواد قابلة للاستغلال.
- ❖ العمل على تمكين المساجين من حاجياتهم اليومية استئناسا بالخدمات الحياتية خارج
 إطار السجن في إطار أنسنة العقوبة.
- ❖ تقوية الرابط الأسري بين المودع وأهله في إطار إعادة إدماجه بالمجتمع المدني وذلك من خلال الزيارات المباشرة وقبول الأقفاف وتوفير الرعاية الصحية والعلاج النفسي اللازمين للسجناء.

وتتمثل أهم النقاط التي يعمل برنامج السنجون والإصلاح على تحسينها:

- ❖ مزيد تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المتداخلين في إعادة إدماج المودعين بالحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ البحث عن الاختصاصات المطلوبة بسوق الشغل والسعي لتكوين المودعين فيها
 لإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية بعد قضاء فترة العقوبة.
- ❖ العمل على تعزيز التدابير اللازمة للحد من معدلات العود للجريمة بين السجناء المفرج عنهم.

❖ يعمل البرنامج على تطوير الموارد الذاتية (بيع المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الورشات) وترشيد النفقات كإنتاج الأسمدة العضوية وتوفير الطاقة البديلة ورسكلة النفايات البلاستيكية في ظل ضعف الاعتمادات المرصودة لبرنامج السّجون والإصلاح خاصة المتعلقة بتسيير الوحدات العملياتية.

ترتكز الرؤية الاستراتيجية لبرنامج السّجون والإصلاح في إطار الخطة العامة للمهمة 2023-2025 على أهم المحاور الاستراتيجية التالية.

- 1. تحسين ظروف إقامة المودعين في إطار أنسنة العقوبة
- 2. تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود.
 - 3. تحديث منظومة سلامة وأمن المنشآت السجنية والإصلاحية.

2.1: الهياكل المتدخلة:

يضم برنامج السجون والإصلاح مؤسسة الهيئة العامة للسجون والإصلاح والمؤسسات السجنية (30) ومراكز إصلاح الأطفال الجانحين (7). كما يضم مؤسسة المدرسة الوطنية للسجون والإصلاح. ويتكون البرنامج من برنامج فرعي وحيد يتمثل في الإحاطة والدعم.

2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2-تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

في إطار تحقيق استراتيجية البرنامج تم تنزيل المحاور الاستراتيجية إلى ثلاث أهداف إستراتيجية:

- 1. تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.
 - 2. توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود.
 - 3. تحدیث أمن المؤسسات السجنیة والإصلاحیة وتحسین ظروف العمل.

الهدف 2-1: تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال:

تقديم الهدف: يندرج الهدف الأول ضمن المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بتحسين ظروف إقامة المودعين في إطار أنسنة العقوبة ويرمي إلى مزيد تحسين ظروف الإيداع والإحاطة النفسية والصحية والاجتماعية وخاصة إيلاء اهتمام أكبر للأم المرضعة والحامل نظرا لاختلاف متطلباتها مقارنة بباقي المودعين وبالتالي قمنا بإضافة مؤشر قيس جديد يضمن تطبيق المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية وخاصة فيما يتعلق بضرورة الأخذ بعين الاعتبار بمقاربة النوع الاجتماعي من خلال المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

المؤشرات:

✓ المؤشّر 1.1.2: المساحة المخصّصة لكلّ مودع:

يتعلق المؤشر بالمساحة المخصصة لكل مودع بغرف الإقامة بالوحدة السجنية أو الإصلاحية والتي لها انعكاس مباشر على ظروف الإقامة حيث تسعى الهيئة العامة للسّجون والإصلاح للترفيع في هذه المساحة ببناء وتوسعة وحدات سجنية طبقا للمعايير الدولية التي تستوجب تخصيص 4 م² لكل سجين وذلك حسب الإمكانيات المتوفرة.

تقديرات المؤشر 1.1.2:

	تقديرات			إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023	2022	, 	
جال و الأطفال	اع النساء والر	حسين ظروف إيد	في المودعين وك	تعزيز حقوؤ		الهدف 1.1
						المؤشر: 2-1-1: المساحة المخصصة لكلّ
1.36	1,36	1,36	1,56	1,38	2	مودع (بدون اعتبار القضاءات ذات الاستغلال
						المشترك: ساحات القسحة، دورات المياد)

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

ويعود التغيير في المساحة المخصصة لكل مودع مقارنة بالسنوات السابقة إلى تطبيق ما جاء في الوثيقة المرجعية المعتمدة لاحتساب المساحة المخصصة للسجين حسب المعابير

الدولية حيث أن عند احتساب المساحة لا يقع الأخذ بعين الاعتبار الفضاءات الخاصة بساحات الفسحة ودورات المياه، لتصبح القيمة المستهدفة للمؤشر 1.36ء السنة 2026. حين انها لا تتجاوز هذه النسبة 1.38 خلال سنة 2022 وهي نسب لا ترجع الى محدودية الفضاءات المخصصة فقط بل الى تنامي عدد المودعين بالسجون بحيث يصعب تحديد هذه النسبة بصفة دقيقة رغم مجهودات المهمة لتخصيص الاعتمادات اللازمة لبناء وتوسيع غرف المودعين والبحث عن آليات جديدة للعقوبة البديلة.

√مؤشر 2.1.2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل:

يرمي هذا المؤشر إلى إحداث فضاءات جديدة وتهيئتها لتتماشى مع متطلبات الأم السجينة المرضعة والحوامل. يضمن هذا المؤشر تطبيق المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية.

تقديرات المؤشر 2.1.2:

تقديرات	يققر			إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	
2026	2025	2024	2023	2022	<u>, —</u> ,		
70	65	50	37.5	-	%	المؤشر: 2-1-2: نسبة القضاءات المخصصة للأم	
						المرضعة والحوامل	

تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة

يتعلق هذا المؤشر بتخصيص فضاءات خاصة للأم المرضعة والحوامل وذلك مراعاة لخصوصية هذه الفئة الهشة في إطار أنسنة العقوبة.

وهو مؤشر بدأ العمل على تدعيمه ابتداء من سنة 2023 من خلال برمجة تهيئة فضاء للأم المرضعة والحوامل بسجن قفصة ضمن المشاريع الجديدة للهيئة العامة للسّجون والإصلاح والعمل على برمجة تهيئة فضاءات أخرى في باقي السّجون النسائية لسنتي 2024 و2025.

♦ الهدف 2-2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود:

تقديم الهدف: يندرج الهدف الثاني ضمن المحور الاستراتيجي الثاني المتعلق بتأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود.

ويرمي إلى تدعيم وتطوير برامج التأهيل وتنفيذ برامج تعليمية وتكوينية للمودعين، فالهيئة العامة على وعي تام بالدور الهام لهذه البرامج في إنجاح السياسة الإصلاحية، كما تسعى لتوفير التشغيل والتكوين على بعض الحرف والمهن وتكنولوجيات المعلومات التي تتناسب وقدراتهم وميولاتهم تحضيرا لهم لممارسة حياة طبيعية في مجتمعهم ومساعدتهم على تخطي العقبات نحو حياة كريمة جديدة بعد خروجهم من السجن مع توفير كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي.

وعلى إثر تطبيق برامج التأهيل والتكوين على بعض الحرف والمهن يتمتع المودعين المشاركين من شهادة مؤهل مهني من وزارة التكوين والتشغيل وهو ما يساعدهم على إعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية. وبالإضافة لذلك فإن بعض المؤسسات السجنية والإصلاحية تتوفر بها ورشات إنتاج وضيعات فلاحية تمكن من تشغيل المساجين في جملة من الاختصاصات وتسعى الهيئة العامة للسبون والإصلاح إلى الترفيع في طاقة التشغيل وذلك بإحداث فضاءات وتهيئة وتوسيع الموجود وتجهيزها بالمعدات والتجهيزات الضرورية.

كما أن الأطفال الجانحين تم إفرادهم ببرامج خاصة نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين وتتمثل خاصة في وضع مسالك لإعادة إدماجهم وهذه الإجراءات تتطلب مزيد الدعم وخاصة توفير الظروف والإمكانيات اللازمة لتركيزها حفاظا على الأطفال وعلى المجتمع بصفة عامة.

تقديم المؤشرات:

■ المؤشّر 1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي:

يمثل هذا المؤشر أداة قيس نسبة المودعين المتمتعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي باعتباره العنصر الأساسي في إعادة ادماجهم في النسيج الاقتصادي من خلال اكتساب السجين لمهارات تمكنه من بعث مشاريع خصوصية أو العمل بالمؤسسات الاقتصادية بعد قضاء مدة العقوبة.

تقديرات المؤشّر 1.2.2:

	تقديرات		2023	الوحدة المحازات		مؤشرات قيس أداء الهدف	
2026	2025	2024		2022		- *************************************	
27.5	26.5	26	24	21,61	%	المؤشر: 2-2-1: نسبة المودعين المنتقعين بيرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات المؤشر فإن النسبة المبرمجة تحقيقها لسنة 2026 تقدر بـ 27.5 والتي تمثل زيادة بـ 3.5 % مقارنة بتقديرات سنة 2023 وبالتالي فإن رؤية برنامج السّجون والإصلاح تتمثل في تمكين أكثر عدد ممكن من المودعين من الانتفاع ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي والذي يمثل العنصر الأساسي في إعادة إدماجهم في النسيج الاقتصادي.

كما تعمل الهيئة العامة للسّجون والإصلاح على الترفيع في عدد الورشات وعدد الاختصاصات المركزة بالوحدات السجنية من 44 ورشة بصدد الاستغلال حاليا إلى 73 ورشة أي بزيادة تقدر بـ 29 ورشة جديدة متعددة الاختصاصات كما هو مبين بالجدول

التالي وهي موزعة على الوحدات السجنية التالية: القصرين، المرناقية، أوذنة، منستير، برج الرومي، برج العامري، سليانة، صفاقس، قابس، قبلي، قفصة، مرناق.

الورشة	الوحدة	عاد
صناعات الحلفاء	القصرين	1
وحدة صناعية رقمية للخشب	المرناقية	2
رسكلة النفايات البلاستيكية	المرناقية	3
الابتكارات والحرف اليدوية	المرناقية	4
مخبزة عصرية	المنستير	5
نجارة الأليمنيوم	أوذنة	6
نجارة ال PVC	أوذنة	7
وحدة صناعية رقمية للصناعات الحديدية	أوذنة	8
صناعة الفضية	أوذنة	9
وحدة صناعية رقمية للخشب	أوذنة	10
رحي التوابل	أوذنة	11
صناعة مواد التنظيف	أوذنة	12
صناعة مواد التنظيف	برج الرومي	13
الأكلات الخفيفة والبيتزا	برج العامري	14
نجارة الأليمنيوم	سليانة	15
الخياطة الصناعية	سليانة	16
جمع وتكبيس النفايات البلاستيكية	صىفاقس	17
مرطبات	صفاقس	18
نجارة الأليمنيوم	صفاقس	19
الخياطة الصناعية	قابس	20
نجارة الأليمنيوم	قابس	21
مر طبات	قابس	22
تركيب معدني	قبلي	23
صناعة مواد التنظيف	قبلي	24

مرطبات	قفصنة	25
نجارة الأليمنيوم	مرناق	26
نجارة ال PVC	مرناق	27
صناعة الأحنية	مرناق	28
الخياطة الصناعية	مرناق	29

المؤشر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي: يعتبر هذا المؤشر أداة قيس نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي ويمثل مسار إدماج تسعى الهيئة العامة للستجون والإصلاح على تدعيمه من خلال تشريك أكثر عدد ممكن من المساجين من سنة إلى أخرى.

تقديرات المؤشر 2.2.2:

ت قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاهي	%	50	60	55	60	65
ي أو خدماتي	,,					

تفسدير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

نلاحظ ارتفاعا في نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي مقارنة بإنجازات سنة 2022 ويعود هذا لحرص برنامج السّجون والإصلاح بهياكله المركزية والميدانية على تمكين أكبر عدد ممكن من المودعين والمودعات للعمل في هذه المجالات وتمكينهم من مقابل مادي بالإضافة لتخفيف عبء الإيداع والإقامة بالسجن إلى حين استكمال مدة العقوبة، وبذلك يكون العمل السجني هو مسار إدماج بالأساس الذي يبدأ منذ اللحظة الأولى للإيداع بالسجن ويتواصل طوال فترة الإيداع ويستمر بعد الإفراج.

هذا ونعمل على التنسيق مع جميع الأطراف المعنية لتنقيح النص القانوني لتشغيل المساجين للترفيع في العدد وفي قيمة الأجر اليومي حتى يكون حافزا لجميع المودعين والمودعات للاندماج في منظومة العمل باعتباره كذلك وسيلة علاجية بدرجة أولى.

المؤشر 13.2.2: نسبة الأطفال الجاتحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج: يهدف هذا المؤشر إلى الإحاطة بالأطفال الجانحين لإعادة إدماجهم من خلال مواصلة تعليمهم أو مشاركتهم في التكوين أو التدريب المهني أو الانتصاب للحساب الخاص وقد أوكلت مهمة ترشيح الأطفال المودعين بمراكز إصلاح الأطفال "للجنة الجهوية للادماج" التي تنعقد بمراكز الاصلاح وتتعهد بجميع المصاريف والمنح والتمويلات التي تتطلبها هذه المسالك.

تقديرات المؤشر 3.2.2:

ات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023		تقديرات	
	,	2022		2024	2025	2026
: 2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك	%	18	25	18.5	19	19.5
الإدماج	,3					

تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات المؤشر فإن النسبة المبرمجة تحقيقها لسنة 2026 تقدر بـ 5,5 والتي تشهد تراجع مقارنة بسنة 2023 بقدر بـ 5,5 ويعود هذا التراجع للصعوبات التي تعترض أعمال اللجان الجهوية للإدماج من حيث محدودية الجلسات المنعقدة لأسباب أمنية مختلفة مما يحرم انتفاع عدد كبير من الأطفال المغادرين للمركز من برامج الإدماج.

♦ الهدف 2-2: تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل:

تقديم الهدف: يندرج الهدف الثالث ضمن المحور الاستراتيجي الثالث المتعلق بتدعيم وتحديث منظومة سلامة وأمن المنشآت السجنية والإصلاحية، ولا يمكن الحديث عن تحسين ظروف عمل هذه الفئة الخصوصية من الأعوان دون توفير الأمن اللازم للمؤسسات السجنية مما يفسر هذا الترابط بين هذين العنصرين.

وفي إطار المشاركة والانخراط في الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر، وحيث أن المؤسسات السجنية والإصلاحية من بين المؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة (المحروقات والطاقة الكهربائية)، فإن برنامج السجون والإصلاح سيسعى إلى

تركيز منظومات لاستغلال الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية والطاقة الفولطاضوئية) وذلك لتوفير حاجيات المؤسسات.

وتم اختيار هذا الهدف قصد دعم تأمين المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين وتطوير ظروف العمل.

تقديم المؤشرات:

✓ المؤشّر 1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:

يتمثل هذا المؤشر في السّعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات التي تهدّد أمن الوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة إلى ارتفاع عدد المودعين من أجل القضايا الإرهابية وما يتطلبه ذلك من استعدادات واحتياطات أمنية فإنّ دعم تأمين هذه الوحدات يكتسي أهمية بالغة ويتطلب توفير البنية التحتية والمعدات والتجهيزات الأمنية اللازمة لتحقيق "مؤسسات آمنة ومؤمنة".

تقديرات المؤشر 1.3.2:

	تقديرات		2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
79	78	75	65	48.5	%	المؤشر: 2-3-1: نسبة تأمين الوحدات السَجنية والإصلاحية

تفسير تق ديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

تبلغ نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية خلال سنة 2023 حوالي 65% ومن المبرمج بلوغ نسبة 79% خلال سنة 2026. ويعود هذا لحرص الهيئة على إبرام صفقات متعلقة باقتناء تجهيزات خاصة والتي تتمثل في معدات أمنية وذلك لتعزيز الوحدات السجنية والإصلاحية بأسلحة لتدعيم القوة النارية وتجهيزها بمنظومة مراقبة بصرية والتي ستدخل حيز الاستغلال الفعلي خلال سنة 2023 بعد إتمام جميع إجراءات القبول الوقتي للتجهيزات وتركيزها بمختلف المؤسسات السجنية والإصلاحية إضافة إلى تفعيل منظومة التفتيش واعتماد أجهزة كشف المعادن وتحديث قاعات المراقبة على المستويين المركزي والجهوي.

المؤشر 2.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية:

يتمثل هذا المؤشر في تركيز منظومة الطاقة الشمسية بالوحدات السجنية والإصلاحية لتعويض استهلاك المحروقات للتسخين. وهو ما من شأنه تأمين استمرار تزويد الوحدات السجنية بلماء الساخن في كل الأوقات وتفادي استعمال التيار الكهربائي للتسخين وبالتالي تحسين ظروف إيداع المساجين (توفير الماء الساخن للمودعين للاستحمام) لتفادي الفوضى التي قد تهدد سلامة المؤسسات وظروف العمل.

• تقديرات المؤشر 2.3.2:

	تقديرات			إنجازات	الوحدة	مؤشرات فَيِس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023	2022		v G, vv
40	30	20	15		%	المؤشر: 2-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية

تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

تسعى الهيئة إلى تقليص المصاريف المتأتية من استهلاك الطاقة من خلال تعميم استغلال الطاقة الشمسية بصفة تدريجية خلال المخطط 2023-2024 لتبلغ نسبة 40 % خلال سنة 2026.

✔ المؤشّر 3.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية:

يهدف هذا المؤشر إلى السّعي لتركيز منظومة الطاقة الفولطاضوئية بالوحدات السجنية والإصلاحية لتعويض استهلاك الطاقة الكهربائية. وهو ما من شأنه تأمين استمرار تزويد الوحدات السجنية بالكهرباء في كل الأوقات لتفادي الانقطاع المفاجئ وبالتالي تحسين ظروف العمل وتأمين سلامة المؤسسات والاعوان والمودعين

■ تقديرات المؤشّر 3.3.2:

	تقديرات		2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف		
2026	2025	2024		2022				
9	5.4	5.4	2.7		%	المؤسّر: 2-3-3: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضونية		

- تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات لقادمة:

تسعى الهيئة إلى تعميم الطاقة الفولطاضوئية بصفة تدريجية على الوحدات السجنية والإصلاحية لتبلغ نسبة 9 %خلال سنة 2026.

2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد8:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الستجون والإصلاح

بحساب الألف دينار

دعائم الأنشطة (*)	التقديرات المالية 2024	الأشطة	تقدیرات 2024	المؤشرات	الأهداف
التعديل الدوري لتوزيع المساجين بغرف الوحدات السجنية. السجنية أدباش المساجين إلى أهاليهم مما سيوفر أكثر مساحات بالغرف السجنية. المرضعة والحامل. المرضعة والحامل. المرضعة والحامل. الوحدات السجنية وتشريك أطباء الاختصاص اعتمادا على رزنامة محددة في الغرض.	ئعيد: 27.700 دفع:114.726	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح - تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	1.36	المؤشر 2-1-1: المساحة المخصّصة لكلُّ مودع المؤشر 2-1-2: المؤشر 3-1-2: المؤشر الفضاءات المخصصة للأم المخصصة للأم	الهدف 2-1 تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف يداع النساء والرجال والأطفال

ابرام إتفاقيات مع الهياكل العمومية للتكوين وتدعيم الإتفاقيات السارية المفعول	تعيد: 2.000 دفع: 8.120	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	26	المؤشر2-2-1: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	الهدف 2-2 توفير فرص إدماج المودعين المساهمة في الحد من ظاهرة العود
-مراجعة القرار الوزاري المتعلق بتشغيل المساجين من حيث الشروط وبما يتيح الترفيع في هذه النسب ابرام اتفاقيات تشغيل المساجين مع الهياكل العمومية وخاصة البلديات.	تعيد:2.950 دفع: 3.800	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	55	المؤشر 2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماني	
-مراجعة الأمر عدد 2423 لسنة 1995 المتعلق بالنظام الداخلي الخاص بمراكز إصلاح الأطفال الجانحين. العمل على استغلال للفضاءات المتوفرة بمراكز الاصلاح لفصل الأطفال الجانحين حسب الشريحة العمرية. التسيق مع وزارتي النشغيل والتكوين المهني والشؤون بعد الإفراج.	دفع: 28.577	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	18.5	المؤشر2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	
- التحسين الدوري للمخططات الأمنية بالوحدات السجنية والإصلاحيةإحداث آلية لتقييم المخاطر للمساجين المتطرفين.	تعيد: 27.300 دفع:386.270	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	75	المؤشر 2-3-1: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	

التوظيف الأمثل للموارد البشرية على مستوى تأمين الوحدات. وضع مدونة أخلاقيات المهنة لموظفي السّجون والإصلاح اقتناء منظومات وتجهيزات خاصة استغلال الطاقات المتجددة للضغط على المصاريف الخاصة بالطاقات المحروقات والكهرباء)	دفع: 1.000	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	20	المؤشر: 2-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية	والإصلاحية وتحسين ظروف العمل
		- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح - تتغيذ سياسة السجون والإصلاح	5.4	المؤشر: 2-3-3: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضونية	

^(*)دعاتم الأنشطة: يتعيّن أن تكون ذات طابع استر اتيجي ولا يتربّب عنها انعكاسات مالية.

3. الميزانية وإطار نفقات برنامج الستجون والإصلاح متوسلط المدى 2026-2024:

جدول عدد9: تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الفارق		تقديرات 2024	<i>ق</i> .م	إنجازات	ييــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
النسية (%)	الميلغ	(2)	2023(1)	2022	
	(1)-(2)				
2,41%	9 900	421 100	411 200	373 124	نققات التاجير
21,54%	10 181	57 441	47 260	43 098	نفقات التسيير
0 %	0	1 000	1 000	994	نفقات التدخلات
19,53%	4 687	28 687	24 000	25 668	تققات الاستثمار
0,0% 0		0	0	0	نققات العمليات المالية
5,12%	24 768	508 228	483 460	442 884	مجموع البرنامج

جدول عدد<u>10:</u>

إطار النفقات متوسيط المدى (2024-2026) التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

	تقديرات			إنجازات	
2026	2025	2024	ق،م 2023	2022	النققات
455 312	431 500	421 100	411 200	373 124	نفقات التأجير
60 400	58 900	57 441	47 260	43 098	نفقات التسيير
1 000	1 000	1 000	1 000	994	نفقات التدخلات
33 000	30 000	28 687	24 000	25 668	نفقات الاستثمار
					نققات العمليات المالية
549 712	521 400	508 228	483 460	442 884	المجموع دون اعتبار الموارد الذائية للمؤسسات
555 212	526 900	513 550	489 549	409 900	المجموع باعتبار الموارد الذانية للمؤسسات

تم تخصيص اعتمادات قيمتها 508.228 م.د خلال تصرف سنة 2024، أي بزيادة قدرها و 24.768 م. د تمثل نسبة 5.12 % وذلك لتغطية المصاريف الضرورية لتسبير المؤسسات السجنية والإصلاحية المتعلقة خاصة بمجال إعاشة المودعين والتي تمثل حوالي 60 % من جملة الاعتمادات المرصودة لفائدتها والتي تعكس التزام مؤسسة الستجون والإصلاح بالتوجهات العامة للدولة في مجال حقوق الإنسان إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية ونسبة التضخم. إضافة إلى ارتفاع نفقات استهلاك الوقود نظرا لتعدد الخدمات والمهام الأمنية والجزائية التي تؤمنها الهيئة العامة للستجون والإصلاح والوحدات السجنية والإصلاحية بصفة يومية والمتعلقة أساسا بعملية نقل المساجين للدوائر القضائية والمستشفيات. إلى جانب ارتفاع النفقات التي تخص مجال النظافة واقتناء الأدوية للمودعين.

وكذلك لتوفير الاعتمادات اللازمة للمشاريع بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة والمتعلقة بإعادة تهيئة بعض الوحدات السجنية التي تعاني من بنية تحتية مهترئة تتطلب مزيد من العناية إضافة إلى بناء فضاءات وأجنحة سجنية جديدة تعوض القديمة.

أما بالنسبة لإطار نفقات متوسط المدى فإن الإعتمادات المقترحة للبرنامج خلال الثلاث سنوات القادمة تحافظ على نسبة الزيادة باعتبار غلاء الأسعار في أغلب المواد وارتفاع كتلة الأجور المرتبطة أساسا بضرورة برمجة انتدابات جديدة إضافة إلى الترقيات والزيادة في الأجور. بحيث من المنتظر أن تفوق ميزانية البرنامج 555,212 مليون دينار موفي سنة 2026.

البرنامج عددو: برنامج القييادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج: السيّد محمد كريم نافع، متصرف عام

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: بداية من 01جوان 2022

1. تقديم البرنامج:

1.1-الإستراتيجية:

تتمثل غاية برنامج القيادة والمساندة في إرساء إدارة عصرية تعتمد على تقنيات التصرف الإداري الحديث وتوفير الدعم المادي والبشري واللوجستي وانتقني الضروربين وتسخير هم لخدمة برنامجي العدل والسجون والإصلاح، قصد المساهمة في تحقيق الأهداف المرسومة. بالإضافة إلى ذلك، يضمن برنامج القيادة والمساندة السهر على ديمومة الميزانية ويعمل على ضمان التنسيق مع البرامج العملياتية مع تفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف وتحسين العلاقة مع المتعاملين مع الإدارة.

وفي إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة منها المتعلقة بتكريس المساواة بين المرأة والرجل ومختلف الفئات الاجتماعية، تحرص الوزارة على إعطاء المرأة المكانة التي تستحق من خلال تكليفها بمهام تسييرية متعددة صلب الإدارة وتعيينها في خطط وظيفية عليا.

ويشكو برنامج القيادة والمساندة من بعض الإشكائيات التي تعيق الوصول إلى الأهداف المرسومة والمتمثلة أساسا في تطور كتلة الأجور في ظل محدودية الاعتمادات المرصودة، بحيث أصبح عنصر التحكم في كتلة الأجور هاجسا بالنسبة للبرنامج. كما يجدر التنويه بأن عدم إقرار انتدابات جديدة خاصة في سلكي العملة والأرشيف بات أمرا يؤثر على حسن سير مرفق العدالة في العديد من المحاكم. كما يواجه البرنامج إشكائيات متعلقة بالموارد المائية المتمثلة أساسا في ضعف الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير في حدود 2.5 % لا سيما وان أسعار اغلب المواد شهدت ارتفاعا كبيرا بما في ذلك الورق، المحروقات، الكهرباء والغاز، الماء. الشيء الذي سيساهم في تسجيل متخلدات ذات أثر سلبي على ميزانية المهمة.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية ومشمولات برنامج القيادة والمساندة فيما يلى:

- ✓ حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية
 - ✓ تطوير المنظومة المعلوماتية والسياسة الاتصالية
 - ✓ تحسين العلاقة مع المتعاملين مع الإدارة

✓ تحقيق تكافئ الفرص بين النساء والرجال في الإدارات المركزية والجهوية 1-2 الهياكل المتدخلة:

تتدخل في تنفيذ برنامج القيادة والمساندة عديد الهياكل على المستوى المركزي والمتمثلة في الإدارات المركزية كالديوان والتفقدية العامة و بقية الإدارات العامة تحت الإشراف، الإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارة العامة للإعلامية ومركز الدراسات القاتونية والقضائية والإدارات الجهوية للعدل وكذلك يتدخل ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل كفاعل عمومي في تنفيذ السياسة العمومية.

ويتكون البرنامج من برنامج فرعي على المستوى المركزي: القيادة والمسائدة المركزية ويتكون البرنامج فرعي على المستوى الجهوي: المسائدة والدعم الجهوي.

2-أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2-تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

نظرا لأن هذا البرنامج مشترك بين جميع الوزارات فقد تمّ إعداد إطار موحد لتنزيل أداء برنامج القيادة والمساندة من طرف الوحدة المركزية بدعم من الخبراء ومساندة بقية الوزارات.

وعلى هذا الأساس تمّ الاتفاق على ثلاث أهداف استراتيجية موحدة بين المهمات وهي على التوالى:

- الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين حوكمة المهمة.
- الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص.
- الهدف الاستراتيجي الثالث: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة.

الهدف 1.9: تحسين حوكمة المهمة:

يتمثل هذا الهدف في خلق مناخ عمل يساعد على تنفيذ إستراتيجية المهمة من خلال تحسين جودة القيادة وتطوير مستوى أداء المهمة. ويكون ذلك من خلال العمل على تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط مع تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة في تنفيذ السياسات العمومية كما يستند هذا الهدف إلى المحور الرابع من مخطط الوزارة المتعلق بتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة والمحور الخامس المتعلق بانفتاح المنظومة العدلية على محيطها الداخلي والخارجي.

المؤشرات:

✓ المؤشّر 1.1.9: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط:

يتمثل هذا المؤشر في قيس مدى تقدّم تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2024-2026 ومدى التزام جميع هياكل الوزارة في تنفيذ المشاريع والأنشطة التي تحت إشرافها في الآجال المتفق عليها.

تقديرات المؤشر 1.1.9:

	تقديرات			إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء			
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	موشر الإداء			
100	100	50	34.5	-	%	المؤشر: 9-1-1: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط			

تفسیر تقدیرات المؤشر علی مدی الثلاث سنوات:

تبلغ جملة المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط حوالي 200 نشاط تتوزع بين سنوات 2023 إلى 2025 حسب النسب المدرجة بالجدول بحيث ينتظر أن تبلغ نسبة الإنجاز 100% خلال سنة 2026 في صورة إنجاز كل الهياكل للأنشطة تحت الإشراف. بحيث يضمن تحقيق هذا المؤشر تنفيذ المخطط العام للمهمة وبالتالي تحقيق جزء كبير من الخطة الاستراتجية.

الهدف 2.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص:

يتمحور هذا الهدف حول العمل على تحسين التصرف في الموارد البشرية من خلال تحسين مردودية الأعوان عبر توفير التكوين اللازم من أجل النهوض بالقدرات وحسن التأطير ودعم تنمية الخبرات والمعارف. كما أن إعادة توظيف الأعوان العموميين في غير مراكز عملهم في صورة سوء التوزيع مع إسناد منح تحفيز دون اللجوء إلى إنتدابات جديدة من شأنه أن يضمن حسن التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص والتقليص من كتلة الأجور.

وقد تم اختيار مجموعة من المؤشرات في إطار حوكمة الموارد البشرية وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتأجير وهي على التوالى:

المؤشرات:

✓ المؤشّر 1.2.9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور:

يتمثل هذا المؤشر في قيس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات وهو يهدف ذلك لتطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور وحسن توزيع الموارد البشرية حسب المهام والنشاط.

تقديرات المؤشر 1.2.9:

	تقديرات			تقدیرات		2023	إنجازات	5 4 N	مؤشر الأداء		
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة						
1.5	2	2.5	3	- 0.76	%	المؤشر: 9-2-1: تسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور					

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يرجع التفاوت الموجود في الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور إلى الزيادة غير متوقعة في الأجور في الكثير من الأحيان. وكذلك الترقية الآلية وإحداث خطط قضائية جديدة بالنسبة للقضاة من طرف المجلس الأعلى للقضاء بعد توجيه المشروع النهائي

للميزانية وإقراره من طرف وزارة المالية وهو من شأنه أن يؤثر سلبا على الفارق المسجل بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور. وستعمل مصالحنا على تقليص هذا الفارق خلال السنوات المقبلة خاصة بعد الاتفاق على نسبة الزيادة في الأجور والتقليص في الانتدابات، لتبلغ %1,5 خلال سنة 2026.

√ المؤشّر 2.2.9: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا:

يتعلق المؤشر بمتابعة تطور نسبة تواجد النساء في المناصب الوظيفية العليا التي تساعد على أخذ القرار مقارنة بالرجال. وتمثل المناصب الوظيفية العليا الموجودة بالمهمة رتبة مدير عام فما أكثر.

تقديرات المؤشر 2.2.9;

	تقديرات			إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء	
2026	2025	2024	2023		الوحدة	موسر ادداء	
43	40	38	36		%	المؤشر: 9-2-2: نسبة النساء في المناصب	
+3	40	30	30		70	الوظيفية العليا	

تفسیر تقدیرات المؤشر علی مدی الثلاث سنوات:

من المنتظر أن ترتفع نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا لتبلغ %43 خلال سنة 2026 وهو أمر منطقي خاصة في برنامج العدل باعتبار أن نسبة النساء القاضيات من المرتبة الأولى يفوق 70 %من جملة القضاة بحيث أنه يصبح من المنطقي تقلد القاضيات مناصب قضائية عليا في السنوات القادمة. بالإضافة إلى البرامج التوعوية التي تعمل مختلف هياكل الدول على ترسيخها عند عامة المسؤولين وفرض مسألة التناظر عند تقلد المناصب العليا.

✓ المؤشّر 3.2.9 : نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين:

يتمثل المؤشر في نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين من جملة الأعوان المعنبين بالتكوين حسب مخطط التكوين. ويهدف أساسا الى الرفع من المهارات الفردية والجماعية للقضاة والكتبة وجميع الأعوان بمختلف المحاكم والإدارات المركزية والجهوية لتحسين مردودية الأعوان وتقديم خدمات ذات جودة.

■ تقديرات المؤشر 3.2.9:

	تقديرات			إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف		
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	موسرات فرس اداع الهدف		
98	97	95	93	83.26	%	المؤشر: 9-2-3: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطّط		
						التكوين		

تفسیر تقدیرات المؤشر علی مدی الثلاث سنوات:

لم تبلغ نسبة الأعوان المتكونين في إطار المخطط خلال سنة 2022 سوى 83.26 % وهي نسبة ضعيفة ناتجة عن تعطل مسار التكوين جراء جائحة كورونا، وستسعى مصالح الوزارة للترفيع من هذه النسبة لتبلغ حوالى 98 % خلال سنة 2026.

- الهدف 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة:

يتمحور هذا الهدف حول تأمين التصرف الناجع في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية بالإضافة إلى ارتباطه بالمحور الثالث المتعلق بدفع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال في جانبه المتعلق بتعزيز الموارد المتأتية من الترفيع في معاليم الخطايا لفائدة ميزانية الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك يعمل البرنامج على تطوير جملة من المؤشرات والآليّات الداخلية لتحقيق الهدف المنشود مثل متابعة:

- نسبة تقدم عمليات صيانة المباني مع ما تم برمجته،
- المعدل السنوي الستهلاك وقود سيارات المصلحة،
- نسبة الاستجابة لخدمات صيانة المعدات والتجهيزات في الآجال.

4 المؤشرات:

✓ المؤشر 1.3.9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:

يتمثل هذا المؤشر في حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.

تقديرات المؤشر 1.3.9:

		تقديرات		إنجازات 2023				5 to . 19	مؤشرات الأداء	
	2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	موشرات الإداء			
Ī	4	5	6	8	0.99	%	المؤشر: 9-3-1: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية			

تفسیر تقدیرات المؤشر علی مدی الثلاث سنوات:

يلاحظ من خلال هذا الجدول عدم استقرار نسب تنفيذ الميزانية ويرجع ذلك إلى غياب إطار نفقات متوسط المدى محدد وفق الحاجيات الحقيقية للمهمة حيث أن أسقف الميزانيات المحددة من قبل مصالح وزارة المالية لا يعكس الحاجيات الحقيقية في بعض الأحيان. بالإضافة إلى اضطراب الأسعار العالمية لأغلب المواد الحيوية، مما يتسبب في تأجيل تنفيذ العديد من مشاريع الاستثمار على المستوى المركزي والجهوي. ورغم كل ذلك يبقى هامش الخطأ في حدود 4 % مقبولا إلى حين استقرار الأسعار في بلادنا.

✓ المؤشّر 2.3.9: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدّدة:

يندرج هذا المؤشر في إطار انخراط المنظومة القضائية والسجنية في المجهود الوطني لتكريس مبادئ التنمية المستدامة فقد تبتت العديد من الهياكل التابعة للوزارة مشاريع تندرج ضمن مقاربة الاقتصاد الأخضر والدائري واستغلال الطاقات المتجددة.

■ تقديرات المؤشّر 2.3.9:

	تقديرات		2022	إنجازات	£ 44 4 1	مؤشرات قيس أداء الهدف		
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	مؤشرات ترس اداع الهدف		
22	20	10	5	0	%	المؤشر: 9-3-2: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة		

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ترسيم إعتمادات بميزانية الاستثمار للشروع في تركيز الطاقة الشمسية بمختلف مقرات الوزارة وهياكلها على مراحل وذلك لمعاضدة مجهودات الدولة للانتقال الطاقي وتقليص المصاريف في هذا الباب. وباعتبار غلاء المعدات المستعملة في هذا المجال ومحدودية الإعتمادات المبرمجة، ومن المبرمج أن تبلغ نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة حوالي 22 % بحلول سنة 2026.

✓ المؤشر 3.3.9: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي:

في إطار تثمين دور العدالة في دفع الاقتصاد من خلال تحسين الموارد المالية للدولة بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة. يبرز هذا المؤشر نسق التطوّر السنوي في الموارد الماليّة للميزانية المتأتية من خطايا التقاضي وذلك بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة بها لتحسين الموارد المالية للدولة.

تقديرات المؤشر 3.3.9:

	تقديرات			إنجازات	5 s 11	مؤشرات قيس أداء الهدف		
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	موسرات فیس ۱۵۱ع الهدف		
42	45	20	10	0	%	المؤشر: 9-3-3: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأنية من خطايا التقاضي		

تفسیر تقدیرات المؤشّر علی مدی الثلاث سنوات:

تساهم الوزارة في تعبئة موارد الدولة من خلال خطايا التقاضي. وللترفيع من هذه الموارد الهامة سيتم خلال المخطط 2023-2025 مراجعة تعريفة بعض الخطايا بحيث ينتظر أن ترتفع مداخيل هذه الخطايا بما قدره 42 % خلال سنة 2026بالمقارنة مع سنة 2023.

√ المؤشّر 4.3.9: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار:

يبرز هذا المؤشر نسبة الديون المتخلاة بذمة الوزارة مقارنة بمجموع نفقات التسيير والاستثمار. حيث يتم إنجاز أكثر من 80 % من اعتمادات التسيير في المستوى الجهوي (اعتمادات مفوضة) وأكثر من 90 % من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية مما يؤثر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة كما أن ضعف الإعتمادات المرصودة للوزارة في باب التسيير والتضخم الملحوظ في أغلب المواد الاستهلاكية يولد ديونا محققة ترتفع سنويا في ظلّ ضعف الإعتمادات المرصودة. وللغرض تم إحداث هذا المؤشر لمتابعة ديون المهمة والعمل على الحد منها قدر المستطاع.

تقديرات المؤشر 4.3.9:

	تقديرات		2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	
2026	2025	2024	2023	2022	توحده	موسرات فيس اداع الهدف	
10	14	16.8	16.1	-	%	المؤشر: 9-3-4: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار	

تفسیر تقدیرات المؤشر علی مدی الثلاث سنوات:

رغم مجهودات المهمة لترشيد الإنفاق في كافة المجالات، إلا أن ضعف الإعتمادات المرصودة والارتفاع المشط لأغلب المواد الحيوية يجعل نسبة الديون تتطور من سنة إلى أخرى، بحيث ستعمل مصالحنا على ترشيد هذه النفقات من خلال العديد من الأنشطة الفرعية كاستعمال الطاقة البديلة ونظام حصص تزويد المحاكم بالمعدات والوسائل حسب حجم العمل. من المتوقع أن تتقلص نسبة الديون من 16 إلى 10 % من جملة نفقات التسيير والاستثمار خلال سنة 2026 على أن يقع الترفيع في الاعتمادات في هذا الباب خاصة بالنسبة للمواد التي تشهد زيادة في الأسعار.

- 2-2: تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الاداء:

جدول عدد 11: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

بحساب الألف دينار

دعائم الأتشطة (*)	التقديرات المالية 2024	الأنشطة	تقدیرات 2024	المؤشرات	الأهداف
إعداد الإستر اتيجية القطاعية والتوجهات الإستر اتيجية إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة الاتصالية للوز ارة. مر اجعة المنظومة الإحصائية مر اجعة الأمر المنظم المشاريع ذات الصبغة الجهوية	19675	القيادة والدعم	50	المؤشر 9-1-1: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط	الهدف 9-1 تحسين حوكمة المهمة
وضع سياسة للموارد البشرية وضع سياسة للموارد البشرية وضع نظام معلوماتي / لوحة قيادة المتابعة التصرف في الموارد البشرية متابعة طور المسار المهني للنساء تشريك الكفاءات النسائية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات القطاعية، لتتريب على المهارات اللينة (الثقة بالنفس والقيادة والنوع الاجتماعي) والمهارات التقنية (اللغات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تكوين الاعوان في مجال التصرف تكوين الاعوان في مجال التصرف	22994	التصرف والندخل الاجتماعي في الموارد البشرية	2.5 38	المؤشرو-2-1: نسبة الفارق بين تقييرات وإنجازات كتلة الأجور المؤشرو-2-2: المؤشرو-2-2: المناصب الوظيفية العليا المؤشرو-2-3: المؤشرو-2-5: نسبة الأعوان المتكونين في إطار منطط التكوين	الهدف 9-2 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ القرص

إعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها إعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها التصرف في أسطول السيارات		القيادة والدعم	6	المؤشـــر9-3-1: نسبة الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية	الهدف 9-3 ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
الإنتاج الذاتي للطاقات المتجددة إعداد مخطط مدير ي للاقتصاد الأخضر	8118	الدعم و المساندة الجهوية	20	المؤشر 9-3-2: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقـة المتجدة المؤشر 9-3-2: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتيـة من خطايا التقاضي	
		القيادة والدعم	16.8	المؤشر 9-3-4: نسبة الديون بالمقارنــة مع جملة نفقات التسبير والاستثمار	

3-2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج القيادة والمساندة:

جدول عدد12: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)	الاعتمادات المطلوبة	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى الجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
100	100	أ-صيانة المساكن المعدّة للكراء دعم الرصيد العقاري المعدّ للكراء الإنجاز ما لا يقلّ على 500 مسكنا بمختلف الجهات لاعتبار تزايد عدد الدوائر القضائية والقضاة والأعوان		
200	246	بناء 6 مساكن بباجة		ديو ان
100	250	تنفيذ برامج الصّيانة والتعهّد بصفة دورية: إزالة وإعادة بناء 8 مساكن بالكاف	الهدف 9–2 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات	مساكن القضاة وأعوان
	800	توفير مماكن معدّة للتملّك بأسعار مدروسة: بناء 12 مسكنا بكلّ من القيروان ونابل والمنستير	وتكافؤ القرص	وزارة العدل
	50	منحة توازن: تغطية الفرق بين معاليم الكراء المعتمدة للمساكن الوظيفية المسندة للمشرفين على محاكم الاستثناف والمحاكم الابتدائية والمديرين الجهوبين للعدل		
400	1446	المجموع		

2. الميزانية وإطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسط المدى <u>2024</u>. 2026:

جدول عدد13: تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الفارق			ق،م 2023		
النسبة (%)	الميلغ	تقديرات 2024	(1)	إنجازات 2022	بيان النفقات
	(1)-(2)	(2)			
1,36%	313	23 313	23 000	21 538	نفقات التاجير
2,51%	384	15 704	15 320	14 060	نفقات التسبيير
0%	0	4 770	4 770	4 575	نفقات التدخلات
-26,7%	-2 550	7 000	9 550	5 128	تققات الاستثمار
0,0%	0	0	0	0	نققات العمليات المالية
-3,52%	-1 853	50 787	52 640	45 301	مجموع البرنامج

جدول عدد14: إطار النفقات متوسيط المدى (2024–2026) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

	تقديرات		ن	إنجازات	النققات
2026	2025	2024	(1) 2023	2022	
24 312	23 812	23 313	23 000	21 538	نفقات التاجير
16 504	16 100	15 704	15 320	14 060	نفقات التسيير
4 770	4 770	4 770	4 770	4 575	نفقات التدخل
9 000	8 000	7 000	9 550	5 128	نفقات الإستثمار
					تفقات العمليات المالية
54 586	52 682	50 787	52 640	45 301	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
54 686	52 782	50 867	52 720	45 421	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تم تخصيص اعتمادات قيمته 50,787 م.د خلال تصرف سنة 2024، أي بنقص قدره 1.853 م. د يمثل نسبة 3.52%- وذلك لتغطية المصاريف الضرورية لتسبير الإدارات والمؤسسات التابعة لإشراف البرنامج وهي إعتمادات ضعيفة يصعب بها توفير الحاجيات الأساسية. في حين شهدت نفقات الاستثمار تراجعا ملحوظا بأكثر من 26% وذلك باعتبار الظرف الاقتصادي الصعب للبلاد وقرار تأجيل انجاز أغلب مشاريع البناءات الإدارية. بحيث تم الأخذ بعين الاعتبار التكاليف وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى كتلة الأجور. ويبقى ارتباط الاعتمادات المبرمجة بتحقيق الأهداف نسبي بالنسبة لبرنامج القيادة والمساتدة باعتبار أن مسألة ديمومة الميزانية والحوكمة الرشيدة تتطلب حدا أدنى من الاستقرار على مستوى الأسعار. لذلك فإن إطار النفقات متوسط المدى المخصصة للبرنامج خلال الثلاث سنوات القادمة ببقى محدود الفاعلية باعتبار غلاء الأسعار في أغلب المواد مثل الورق والوقود والكهرباء والغاز وكذلك ارتفاع كتلة الأجور الناتج عن تعديل كلفة الانتدابات الخصوصية والترقيات والزيادة في الأجور. بحيث من المنتظر أن تفوق ميزانية البرنامج 54,686 مليون دينار في موفى سنة 2026.



بطاقة مؤشرات أداء برنامج العسدل

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
- 2. تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في متابعة نشاط مختلف الدوائر الجزائية بكافة المحاكم الابتدائية (جناحية وجنائية) وذلك من خلال نسق فصلها للقضايا للوقوف على مواطن الخلل والتدخل، عند الاقتضاء، لتحسين أدائها.
 - قيعة المؤشر: مؤشر جودة.
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
 - 5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشّر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا الجزائية (الجنائية والجزائية) المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا الجزائية الواردة خلال السنة) *100
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مانوية %
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
 - القيمة المستهدفة للمؤشر¹: بلوغ نسبة 105 % سنة 2026.
 - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة سها

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديسرات		2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:	
2026	2025	2024		2022		
105	100	99	98	108	%	المؤشّر 1.1.1: نسبة قصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أنّ القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدوائر في طور المحاكمة تكتسي أهميّة بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكّن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب. وكلّما تمّ فصل ذلك النّوع من القضايا في أجال معقولة إلاّ وتعد العدالة ناجزة وزادت ثقة الناس فيها. ويطمح البرنامج إلى تقليص مخزون القضايا الجزائية وذلك بالترفيع في نسبة الفصل لتبلغ 105 % خلال سنة 2026. وهي نسبة معقولة وتختلف بين المحاكم، لذلك يستحسن تعميم التجارب الناجحة لتحسين المردوبية العامة.

1. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على: - التوزيع الأمثل للإطار القضائي حسب حجم العمل

- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- العمل على تكوين القضاة لمزيد التحكم في الزمن القضائي

مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الاولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
- 2. تعريف المؤشر: يمثل هذا المؤشر نسبة القضايا المفصولة في المادّة المدنية من جملة القضايا المنشورة بالمحاكم خلال السنة. ويهدف هذا المؤشر للتسريع في

البت في هذا النوع من القضايا باعتبارها يمس بشكل مباشر المصالح الاجتماعية

والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم.

- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
- 5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشّر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا المدنية المفصولة والمحالة خلال السنة/(مجموع عدد القضايا المدنية الواردة خلال السنة) *100.

2.وحدة المؤشر: نسبة مانوية %.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.

4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.

5.القيمة المستهدفة للمؤشر¹: بلوغ نسبة 104 % سنة 2026.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديسرات		2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:	
2026	2025	2024	2020	2022	<i>-</i>	7-17-0-5-3-3-3-
104	100	95	93	101	%	المؤشّر 2.1.1: نسبة القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الاولى

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تبلغ نسبة القضايا المدنية خلال سنة 2022 حوالي 101 % من جملة الأحكام المدنية الواردة، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة خلال السنوات القادمة باعتبار تتقيح التشريعات ذات العلاقة بحيث من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتبلغ 95% خلال سنة 2024.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: الزمن القضائي في قضايا التحقيق

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: : تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
- 2. تعريف المؤشر: تمّ اختيار هذا المؤشر باعتبار أهميته في تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية وبالتالي تطوير جودة الخدمات القضائية وتحقيق الغايات المرجوة من ذلك عدالة ناجزة. يهدف هذا المؤشر إلى تطوير المنظومة القضائية ومزيد الارتقاء بها، من خلال ترشيد التصرف فيه بإعتبار وثوق الصلة بين عنصر الزمن القضائي والعدالة الناجعة، حيث أن تعطيل مصالح المتقاضين وعدم تمكينهم من حقوقهم في الأجال المعقولة يضرب في العمق حقهم الطبيعي في التقاضي.
 - 3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
 - 5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشّر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

- 1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا المخزونة في آخر السنة/ عدد القضايا المفصولة خلال السنة/ عدد القضايا
 - 2. وحدة المؤشر: عدد الاشهر
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
 - 4 تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر²: 19 شهرا سنة 2026

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

	تقديرات		2023	إنجازات	5tl	. کچ اور آن آدار الارداد .	
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	
19	20	22	23	24.76	عدد الأشهر	المؤشر: 1-1-3: الزمن القضائي في قضايا التحقيق	

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال المعطيات يتبين أن الزمن القضائي في القضايا التحقيقية يمثل 24.76 شهرا خلال سنة 2022 وهو يعكس نوعية وجودة الخدمات القضائية لصالح المواطن. ويختلف هذا المؤشر حسب نوعية القضايا. ويعمل البرنامج على تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية لتبلغ 19 شهرا خلال سنة 2026 قصد تحسين جودة العدالة ونيل ثقة المتقاضين وتمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة.

3 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

73

² القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-4

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
- 2. تعريف المؤشر: تتمثل نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف في عدد القضايا القضايا التي تم إقرارها في مرحلة الاستئناف بالمقارنة مع مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية. يهدف هذا المؤشر إلى تقييم جودة وقيس نوعية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الاستئنافية والعمل على تحسينها من خلال دعم قدرات القضاة في جميع الاختصاصات.
 - ظبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
 - 5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشّر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد القضايا التي تم إقرارها في مرحلة الاستئناف/ مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية خلال السنة * 100.
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مانوية %.
 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحسائية.
 - 4 تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
 - القيمة المستهدفة للمؤشر¹: بلوغ نسبة 64 % سنة 2026
 - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

	تقديرات		2023	إنجازات	5 s tl	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	موسرات فيس اداع الهدف
64	62	58.7	56.7	54.6	%	المؤشر: 1-1-4: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستثناف

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف تناهز 56.7 % خلال سنة 2023 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القضاة والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي. كما ان البرنامج يطمح إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ 64 % خلال سنة 2026 من جملة الأحكام المستأنفة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار الإداري حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
 - تطوير التشريعات ذات العلاقة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-5

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
- 2. تعريف المؤشر: نتمثل نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور التعقيب في عدد القضايا الجزائية والمدنية الواردة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية باعتبارها نتظر استئنافيا في بعض القضايا الواردة من محاكم النواحي.
 - 3 طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
 - 5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشّر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

- 1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الاحكام التي تم إقرارها في مرحلة التعقيب/ مجموع عدد القضايا الواردة من محاكم الاستئناف والمحاكم النواحي (المخالفات) خلال السنة * 100.
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مانوية %.
 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
 - 4 تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
 - 5. القيمة المستهدفة للمؤشر³: بلوغ نسبة 55 % سنة 2026 من المؤشر.
 - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

³ القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة سها

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

	يراث	عَقَدَ	2023	إنجازات	5 to . 19	ر کھی ایس آگ ۔ آگیا میافید				
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف				
55	53	49	46	45.6	%	المؤشر: 1-1-5: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار				

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار تناهز 46 % خلال سنة 2023 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القاضي والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي. كما يطمح البرنامج إلى الترفيع في هذه النسبة لتبلغ 55 % خلال سنة 2026 من جملة الأحكام التي يتم تعقيبها.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

العمل على تحسين قدرات القضاة في جميع الاختصاصات.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
- تعریف المؤشر: یهدف هذا المؤشر إلى تحسین مناخ الأعمال بإیلاء الأهمیة اللازمة للنزاعات التجاریة عبر إحداث أقطاب قضائیة تجاریة ومعالجة الدیون المتعثرة.
 - 3 طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
 - 5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

- 1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا التجارية المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا التجارية الواردة بمحاكم الدرجة الأولى خلال السنة)*100
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مانوية %.
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
 - القيمة المستهدفة للمؤشر⁴: بلوغ نسبة 103 % خلال سنة 2026.
 - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة.

⁴ القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة سها

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
103	100	99	98	97	%	المؤشر 1.2.1: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى.

2 . تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

إنّ العدد الجملي للقضايا التجارية المفصولة يمثل رافدا هاما لتحسين مناخ الأعمال ودفع الاستثمار وذلك بتسوية النزاعات في المادة التجارية. وبالتقليص في الزمن القضائي في هذه النزاعات المهامة. بحيث تأمل مصالحنا إلى بلوغ نسبة 103 % في فصل القضايا في المادة التجارية خلال سنة 2026.

3 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- التكوين التخصيصيي للقضياة
- توفير أقطاب خاصة لنزاعات الأعمال

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-2

III- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
- 2. تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في قدرة المحكمة العقارية وفروعها في البتّ في القضايا المنشورة لديها خلال السنة القضائية. وهو يمثل مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية الواردة. وتكتسي نسبة فصل القضايا في المادة العقارية أهمية كبرى في حل النزاعات العقارية واستقرار وضعياتها وبالتالى المساهمة في دفع عجلة الاستثمار وبعث المشاريع.
 - طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
 - نوع المؤشر: مؤشر منتوج.
 - 5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

- 1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا العقارية المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا العقارية الواردة خلال السنة)*100
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مانوية %.
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
 - 5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁵: بلوغ نسبة 115 % خلال سنة 2026.
 - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المحكمة العقارية بتونس.

⁵ القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة سها.

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديسرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:	
2026	2025	2024		2022			
115	110	105	100	103	%	المؤشر 2.2.1: تسبة القضايا المفصولة في المادّة العقارية.	

3. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يمكن هذا المؤشر من تفعيل دور المحكمة العقارية كقاطرة للبناء الاقتصادي و ضامنة للامن العقاري من خلال تطهير الوضعيات العقارية العالقة و اختصار الزمن القضائي والتركيز على الوضعيات العقارية المتشعبة كالرسوم العقارية المقامة فوقها تجمعات سكنية كبرى أو منشئات فلاحية أو صناعية متعددة و ذلك بالتنسيق مع الهياكل العمومية المختصة كالوكالة العقارية الفلاحية و الوكالة العقارية للسكنى و الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية الخ... مما أضفى على عمل المحكمة نجاعة أكبر وساهم في تذليل بعض الصعوبات مما يجعل من المحافظة على هذه النسبة في مرحلة أولى هدفا مهما يمكن المحكمة من تسوية الملفات العالقة.

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

إنّ أهم النقائص المتعلقة بهذا المؤشر تعود إلى طبيعة عمل المحكمة العقارية التي أوكل لها القانون في مادة التسجيل الإجباري اختصاص مسح العقارات بكامل التراب الوطني وهو ما يتطلب مجموعة من الأعمال القضائية و الإدارية التي يمر بها الملف قبل أن يحمل عدد قضية يمكن احتسابها وهي تمثل مرحلة هامة تتطلب موارد مادية هامة كتوفير

السيارات وأوتاد التحجير بالإضافة إلى الموارد البشرية من قضاة و كتبة وأعوان كما أن تهيئة الملفات وتجهيزها للفصل يتطلب الترفيع في عدد الأعوان الفنبين التابعين لديوان قيس الأراضي و المسح العقاري نظرا لدورهم في ضبط الحالة المادية وإعداد الأمثلة الهندسية الوقتية. بالإضافة لذلك فان المحكمة العقارية وان كانت تمثل جزءا من النظام العدلي فهي على ارتباط وثيق مع بقية أطراف المنظومة العقارية و المتكونة من ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري و الديوان الوطني للملكية العقارية و الوكالات العقارية العمومية مما يجعل من تطوير نشاط المحكمة يقتضي التنسيق الدقيق مع الهياكل المذكورة كما يقتضي الترفيع في عديد اللجان المسحية خاصة مع ما يتطلبه ذلك من موارد بشرية و مادية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأحكام العقارية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-3

V- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
- 2. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية.
 - 3 طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
 - 5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعى للتوع الاجتماعي.

- طريقة احتساب المؤشر: (مجموع القضايا العقارية المفصولة التي تم إقرارها في طور لاستئناف / مجموع عدد القضايا العقارية المحالة على الاستئناف خلال السنة)*100
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مانوية %
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
 - تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
- 5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 90 % خلال سنة 2026.
 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المحكمة العقارية بتونس.

⁶ القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

.1

المؤشر المؤشر المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة

	التقديسرات			الإنجازات 2023	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
90	86	85.5	84.5	83.5	%	المؤشر 3.2.1: نسبة الأحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستثناف

بالمؤشر:

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يعكس هذا المؤشر انخفاض نسبة النظلم في الأحكام الصادرة عن المحكمة العقارية و مقبوليتها لدى المتقاضين كما يعكس انخفاض نسبة نقض الأحكام الايجابية جودة تلك الأحكام تبعا لدقة الإجراءات و الأبحاث التي تستوجبها الملفات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- الطبيعة الخصوصية للطعن بالاستئناف لدى المحكمة العقارية لا تمكن من تحقيق أهداف هذا المؤشر خاصة وأن إقرار الأحكام الصادرة بالرفض عن الدوائر الابتدائية لا يمكن من تطهير الوضعيات العقارية و فض الإشكاليات العالقة.
- -قد يكون من الأجدى اعتماد مؤشر نسبة الأحكام الايجابية الصادرة عن المحكمة العقارية والذي يعكس دور المحكمة في تثمين العقار و تمكينه من القيام بدوره في المنظومتين الاقتصادية و الاجتماعية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز
- 2. تعريف المؤشر: يمكن مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية من قيس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
 - 3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
 - 5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعى للنوع الاجتماعي.

- 1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المطالب التي وقع الاستجابة لها / العدد الجملي لمطالب الإعانة العدلية خلال السنة *100
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مانوية %.
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري.
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
 - 5. القيمة المستهدفة للمؤشر7: 74 % خلال سنة 2026
 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

⁷ القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

	التقديسرات			الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:	
2026	2025	2024	2023	2022	7—g-		
74	73	72	71.5	71	%	المؤشر 1.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية خلال الفترة 2017-2023 ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية 71 % خلال سنة 2022، وستشهد السنوات القادمة ارتفاعا لنسب الاستجابة ليصل إلى حدود 74 % خلال سنة 2026. وذلك لضمان حق التقاضي لكل الطبقات الاجتماعية دون تمييز خاصية مع صدور منشور يوجب تقديم الإعانة العدلية للمرأة المستهدفة للعنف.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- توفير الإعتمادات اللازمة للغرض
- تنقيح التشريع الجاري به العمل لتسبير شروط الحصول على الإعانة العدلية خاصنة لمختلف الفئات الهشتة ضمانا لحق التفاذ إلى العدالة.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-2

الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
- تعریف المؤشر: تدعیم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامیة قصد توفیر بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضین ومساعدی القضاء علی مراحل.
 - 3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج
 - 5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشّر غير مراعي للتوع الاجتماعي

- طريقة احتساب المؤشر: عدد الخدمات القضائية عن بعد التي سيتم انجازها وتوفيرها للمواطن
 - 2. وحدة المؤشر: عدد
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة القضائية
 - 5. القيمة المستهدفة للمؤشر8: 30 خدمة خلال سنة 2026
 - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية

القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة للما

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الإنجازات الوحدة		2023	التقديسرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.3.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد	325	5	8	10	11	30

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

وتتمثل الخدمات القضائية عن بعد التي توفرها الوزارة عبر بوابة JUSTICE إلى حدود سنة 2021 في:

- ✓ خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
 - ✓ خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين
 - ✓ خدمة فقه القضباء
- √خدمة الترسيم في مناظرات الانتداب لوزارة العدل
- ✓ خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة.

وينتظر أن تبلغ عدد الخدمات القضائية عن بعد 30 خدمة خلال سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم تحيين الكتبة للمعطيات في الآجال مما ينجر عنه تنقل المحامي أو المواطن للمحكمة نظرا لأن هناك آجال استئناف وتعقيب يجب عدم تجاوزها واحترامها.
- المنظومات المدنية والجزائية الحالية بالمحاكم تستجيب تقنيا الى حد الآن لتوفير المعلومة اللازمة لذا يجب استغلالها استغلالا كليا خاصة المنظومات المدنية بالابتدائيات ومحاكم نواحي التي نلاحظ عدم استعمالها في معظم المحاكم مما ينجر عنه عدم توفر الخدمة عن بعد في القضايا المدنية ونحيطكم علما ان هناك محاكم تعمل بهاته المنظومات.

- ملحظة: عدد عمليات البحث يوميا بمنظومات الاسترشاد عن بعد تقدر مابين 35000 40000 عملية بحث.
 - -قضايا التعقيب والقضايا العقارية كلها متوفرة عن بعد لفائدة المحامين فقط.
- القضايا المدنية والجزائية والشكايات والمحاضر متوفرة للمتقاضين والمحامين ابتداء من سنة 2015

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
- 2. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى تدعيم بوابة العدل بربطها بالمنظومات الإعلامية وإرساء عدالة ذكية وتدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية.
 - 3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
 - 4 نوع المؤشر: مؤشر منتوج.
 - 5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشّر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

- 1. طريقة احتساب المؤشر:) مجموع عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة (N)-مجموع عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة الفارطة (N-1) /عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة الفارطة (N-1) خلال السنة (N-1)
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مانوية %
 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات من المحاكم.
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
 - القيمة المستهدفة للمؤشر⁹: بلوغ نسبة 45 % سنة 2026.
 - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للإعلامية.

والقيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة سها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

الثقديرات				الإنجازات		. (
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
45	35	35	40	-	%	المؤشّر 3.3.1: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن عدد المحاكمات عن بعد يعتبر قليل حيث أن جملة المحاكمات عن بعد لم نتجاوز 539 محاكمة خلال سنة 2022،

وينتظر أن يرتفع هذا العدد ليبلغ 1995 محاكمة عن بعد خلال سنة 2026، أي بنسبة زيادة قدر ها 45% بالمقارنة مع سنة 2025.

3 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- وجود بعض النقائص التقنية على غرار غياب التجهيزات في بعض السجون في كامل الجمهورية.
- عدم خوض تجربة المحاكمة عن بعد من قبل بعض المحاكم بالرغم من تركيز كافة المعدات الازمة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية المرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-4

الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.

2. تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في متابعة نفاذ المرأة المعنفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي تعهد بها قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسلط عليها العنف بالمقارنة مع عدد مطالب الحماية الواردة في السنة وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

- 3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
- 5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعى للنوع الاجتماعي.

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد قرارات الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة / عدد مطالب الحماية المقدمة من طرف النساء المعنفات في السنة * 100

- 2. وحدة المؤشر: نسبة
- 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التفقدية العامة
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: شهر جانفي من كل سنة.
 - 5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 80 خلال سنة 2026.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة (إدارة الإحصائيات).

ااا- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	لتقديسرات	1	2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	سوسر دوداد.
80	75	68.8	63		%	المؤشر 4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية المرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا خلال سنة 2023 لتبلغ 63 % . ومن المتوقع أن تكون نسبة التطور في حدود 80% خلال سنة 2026. وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تقديم تكوين في مجال العنف ضد المرأة.
- العمل على توعية المرأة في هذا المجال.

بطاقة مؤشرات الأداء لبرنامج الستجون والإصلاح

بطاقة مؤشرا لأداء: المساحة المخصصة لكل مودع

رمز المؤشر: 2-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.
- 2. تعریف المؤشر: المساحة المخصصة لكل مودع: الترفیع في المساحة المخصصة لكل مودع من خلال إحداث سجون جدیدة و تهیئة سجون أخرى طبقا للمعاییر الدولیة والتي تستوجب تخصیص 4 م² لكل مودع.
 - 3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج،
 - المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: نعم.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: المساحة الجملية للفضاءات المخصيصة للمساجين

بالوحدات السجنية / معدل عدد المساجين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة (يتم الإعتماد على معدل عدد المساجين في احتساب المؤشر نظرا وأن عدد المساجين يتغير يوميا طبقا للأحكام القضائية الصادرة).

- 2. وحدة المؤشر: المتر مربع / سجين
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية/*المسؤول: مدير الوحدة.
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: بداية كل سنة موالية
 - القيمة المستهدفة للمؤشر 10 : 1.36 م² سنة 2026.
 - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات.

¹⁰القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

	تقديرات			إنجازات			
2026	202	2024	2023	2022	الوحدة	مؤشرات قیس أداء الهدف	
_	_	_	_	_	2 a	المؤشر: 2-1-1: المساحة المخصصة لكلّ مودع (باعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات	
					, 1	(بعبر المساوات المياد)	
						المؤشر: 2-1-1: المساحة المخصّصة لكلّ مودع	
1,36	1,36	1,36	1,56	1,38	2	(بدون اعتبار القضاءات ذات الاستغلال المشترك:	
						ساحات الفسحة، دورات المياه)	

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

ويعود التغيير في المساحة المخصصة لكل مودع مقارنة بالسنوات السابقة إلى تطبيق ما جاء في الوثيقة المرجعية المعتمدة لاحتساب المساحة المخصصة للسجين حسب المعابير الدولية حيث أن عند احتساب المساحة لا يقع الأخذ بعين الاعتبار الفضاءات الخاصة بساحات الفسحة ودورات المياه، لتصبح القيمة المستهدفة للمؤشر 1.36ء على المياه، المياه، المستحدة المستهدفة المؤشر 1.36ء على المياه، المستهدفة المؤشر 1.36ء على المياه، المياه،

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ عدم تفعيل العقوبات البديلة.
 - √عدم استغلال سجن بلي.
- ✓ عدم توفر الموارد المالية لإنجاز برامج تدعيم مساحات إقامة للمساجين.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل

رمز المؤشر: 2-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.
- تعریف المؤشر: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل: إحداث فضاءات جدیدة و تهیئتها لتتماشی مع متطلبات الأم المرضعة والحامل.
 - طبيعة المؤشر: مؤشر جودة،
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج،
 - 5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

- 1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل/ الوحدات السجنية النسائية.
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: بداية كل سنة موالية
 - 5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 70% سنة 2026.
 - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات.

III- قراءة في نتائج المؤشر
 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2026	التقديسرات 2026 2025 2024		2023	الإنجازات 2022	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
70	65	50	37.5	_	%	المؤشر: 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 70% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 وذلك حسب النسق الحالي لإنجاز مشاريع تهيئة فضاءات لفائدة الأم السجينة الحامل أو المرضعة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

♦ نقص الاعتمادات المرصودة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والخدماتي

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 2-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود
- 2. تعريف المؤشر: تكوين المساجين في اختصاصدات متعددة يتم على إثرها التحصل على شهائد في مجال التكوين والتدخل لفائدتهم لبعث مشاريع بعد الافراج وبالتالي إعادة إدماجهم في المجتمع.
 - 3 طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
 - 4. نوع المؤشّر: مؤشر نتائج،
 - 5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

- 1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد المودعين المتكونين والمؤهلين بالسّجون+عدد الأطفال المتكونين والتأهيل بالوحدات الأطفال المتكونين بمراكز الإصلاح/عدد المترشحين للتكوين والتأهيل بالوحدات السجنية والإصلاحية) * 100
- عدد المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي أو الصناعي أو الخدماتي/ معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية.
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: نهاية مارس من السنة الموالية

- 5. القيمة المستهدفة للمؤشر 11: 27.5 % سنة 2026.
- 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية لتنسيق برامج التكوين والتنشيط والتأهيل.

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديسرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
27.5	26.5	26	24	21.61	%	المؤشر2.2.1: نسبة المودعين المنتقعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 27.5 % كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات تأهيل وتكوين بالوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة لنسق رصد الإعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية لتنويع وتطوير برامج التكوين حسب حاجيات سوق الشغل

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ نقص في عدد الإطار المشرف على التكوين المهني والفلاحي بالسّجون ومراكز الإصلاح.
 - ✔ نقص وضيق وعدم وظيفية بعض فضاءات التكوين لقدمها.

¹¹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة سها √ ضعف نسب إقبال المساجين على الانخراط في برنامج التكوين والتأهيل بسبب تواتر مناسبات العفو والسراح الشرطي وقلة الحوافز ومحدودية المقاييس والشروط المعتمدة لبرنامج التأهيل.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

رمز المؤشر: حادة البرنامج ارقم الهدف ارقم المؤشر: 2-2-2

- I- الخصائص العامة للمؤشر
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود
 - 2. تعريف المؤشر: تشغيل المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
 - 3 طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج،
 - 5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

- 1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي / معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
 - وحدة المؤشر: نسبة منوية
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية. المسؤول: مدير الوحدة.
 - 4. تاريخ توفر المؤشر:
 - 5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 65 % سنة 2026.
 - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة التصرف في الضيعات الفلاحية.

6. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديسرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022	, _ .	
65	60	55	60	50	%	المؤشر2.2.2: نسبة المودعين المنتقعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماني

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 65% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 في خصوص تشغيل المساجين وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات التشغيل بالوحدات السجنية بالإضافة لنسق رصد الإعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية للترفيع في نسب التشغيل خاصة فيما يتعلق بالحرف والمهن الصغرى وهو ما يمكن تحقيقه خاصة بمراجعة القرار المتعلق بشروط التشغيل.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- ❖ نقص اليد العاملة المختصة في بعض المجالات الصناعية والفلاحية.
- ❖ عدم توفر العدد الكافي من المساجين للعمل بالمجال الفلاحي نتيجة عدم استجابتهم لشروط ومقاييس التشغيل بالحظائر الخارجية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسائك برنامج الإدماج رمز المؤشر: 2-2-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود.
 - 2. تعريف المؤشر: الإحاطة بالأطفال الجانحين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
 - طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
 - 4 نوع المؤشر: مؤشر نتائج،
 - 5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

II التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد الملفات المعروضة على اللجان الجهوية/(عدد المغادرين-عدد العائدين))*100

عدد الأطفال الجانحين المنتفعين ببرامج الإدماج/العدد الجملي للأطفال الجانحين الوافدين خلال السنة.

- وحدة المؤشر: نسبة منوية
- 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مراكز إصلاح الأطفال الجانحين. المسؤول: مدير المركز.
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: نهاية مارس من السنة الموالية.
 - القيمة المستهدفة للمؤشر 12 : 19.5 % سنة 2026.
- 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية لمتابعة برامج الرعاية الاجتماعية والإدماج.

¹² القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديس رات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
19.5	19	18.5	2 5	18	%	المؤشر 4.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 19.5% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 في خصوص نسبة الأطفال المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج وذلك حسب ما توفر وما سيتم توفيره من إمكانيات للغرض، مع العلم وأن إتمام برامج الإدماج يتطلب مجهودات إضافية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

❖ تراجع عدد جلسات اللجان الجهوية للإدماج بسبب الاشكاليات المتعلقة بعملية الاسترشاد عن الأعضاء وبطء الإجراءات.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

رمز المؤشر: 2-3-1 رمز المؤشر: 2-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.
 - 2- تعريف المؤشر: السعى لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات.
 - 3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
 - 4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج،
 - 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

- 1- **طريقة احتساب المؤشر**: مجموع نسب تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية / عدد الوحدات السجنية و الإصلاحية.
 - 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية.
 - 4- تاريخ توفر المؤشر: آخر كل شهر وسنويا.
 - القيمة المستهدفة للمؤشر 13: 79 % سنة 2026.
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية لأمن الوحدات السجنية والاصلاحية.

¹³ القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديسرات			جازات 2023 <u>- 2</u>	الإنجازات		مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024	2,25	2022	الوحدة	
79	78	75	65	48.5	%	المؤشر 1.3.1: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 79% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 في خصوص تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية حيث تم الأخذ بعين الاعتبار ما سيتم توفيره من معدات وتجهيزات للمنظومة الأمنية، مع العلم وأننا سنعمل على تطوير آليات المنظومة الأمنية في اطار التكنولوجيات الحديثة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ❖ تأخر وطول إجراءات بعض الصفقات المتعلقة باقتناء معدات أمنية وضعف الإعتمادات المرصودة.
 - ❖ نقص على مستوى التكوين و الرسكلة في جميع الاختصاصات.
 - نقص على مستوى أسطول النقل.
 - عدم توفير المواد الأولية وقطع الغيار اللازمة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية

رمز المؤشر: 2-3-2 البرنامج ارقم الهدف ارقم المؤشر: 2-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.
- 2- تعريف المؤشر: السعي لتطوير وتحسين ظروف العمل والاعتماد على الطاقات المتجددة.
 - 3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
 - 4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج،
 - 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

- 1- طريقة احتساب المؤشر :مجموع نسبة الوحدات المركزة بها الطاقة الشمسية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.
 - 2- وحدة المؤشر: نسبة منوية
- 3-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة التجهيز والمباني بالتنسيق مع الوحدات السجنية.
 - 4-تاريخ توفر المؤشر: أخر كل شهر وسنويا.
 - 5- القيمة المستهدفة للمؤشر ١٠: 40 % سنة 2026.

¹⁴ القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة سها.

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة الدراسات والبرمجة والتصاميم المستشار عام للسّجون والإصلاح من الصنف الثاني نصر الدين بوستة.

III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

1. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

	التقديسرات			الإنجازات		مؤشر قيس الأداء:	
2026	2025	2024		2022	الوحدة	3,43,53	
40	30	20	15		%	المؤشر 1.3.1: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية	

تم تحديد نسبة 40% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 في خصوص تركيز منظومة الطاقة الشمسية بالوحدات السجنية والإصلاحية وذلك لتوفير الطاقة للتسخين عوضا عن المحروقات حيث تم الأخذ بعين الإعتبار ما سيتم توفيره من معدات وتجهيزات، مع العلم وأننا سنعمل على تطوير الأليات في إطار التكنولوجيات الحديثة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية

رمز المؤشر: 2-3-3 البرنامج ارقم الهدف ارقم المؤشر: 2-3-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية
 وتحسين ظروف العمل.
- 2- تعريف المؤشر: السعي لتطوير وتحسين ظروف العمل والاعتماد على الطاقات المتجددة.
 - 3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
 - 4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج،
 - 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

- 1- طريقة احتساب المؤشر: عدد الوحدات المركزة بها الطاقة الفولطاضوئية / عدد الوحدات السجنية و الاصلاحية.
 - 2- وحدة المؤشر: نسبة منوية
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة التجهيز والمباني بالتنسيق مع الوحدات السجنية.
 - 4- تاريخ توفر المؤشر: آخر كل شهر وسنويا.
 - 5- القيمة المستهدفة للمؤشر 15: 9 % سنة 2026.
 - 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات.

¹⁵القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة سها

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديسرات		2023	الإنجازات		مؤشر قيس الأداء:		
2026	2025	2024		2022	الوحدة		
9	5.4	5.4	2.7		%	المؤشر 1.3.1: نسبة تغطية المؤشر الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية	

2 تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 9 % كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 في خصوص تركيز منظومة الطاقة الفولطاضوئية بالوحدات السجنية والإصلاحية وذلك لتوفير الطاقة الكهربائية والعمل على تعميم هذه التجربة على كافة الوحدات السجنية والاصلاحية في السنوات المقبلة للضغط على التكاليف المرتفعة المرتبطة باستهلاك الكهرباء.

بطاقة مؤشرات أداء برنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-1-1

II- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين حوكمة المهمة
- تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في قيس مدى تقدّم تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط القطاعى للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025.
 - 3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
 - 4. نوع المؤشر: مؤشّر نتائج،
 - 5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي

- 1. **طريقة احتساب المؤشر:** المشاريع والأنشطة المنفذة/المشاريع والأنشطة المبرمجة بالمخطط خلال السنة *100
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مانوية %
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: كل هياكل الوزارة
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
 - القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁶: 75 % سنة 2026.
 - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

¹⁶القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة سها

III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديسرات		2023	الإنجازات		مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022	الوحدة	7.3.3.3
100	100	50	34.5	-	%	المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تبلغ جملة المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط حوالي 200 نشاط تتوزع بين سنوات 202 إلى 2025 حسب النسب المدرجة بالجدول بحيث ينتظر أن تبلغ نسبة الإنجاز 100 % خلال سنة 2026 في صورة إنجاز كل الهياكل للأنشطة تحت الإشراف.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم الاستقرار في مستوى قيادة الوزارة.
- صعوبات هيكلية متعلقة بالتنظيم الهيكلي للوزارة.
- تداخل المهام وارتباط بعضها بالمجلس الأعلى للقضاء.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
- 2. تعريف المؤشر: قيس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات بهدف تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان.
 - 3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
 - 5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشّر غير مراعي للتوع الاجتماعي

- 1. **طريقة احتساب المؤشر: (الاعتمادات المنجزة الاعتمادات التقديرية) /** الاعتمادات التقديرية / الاعتمادات التقديرية
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مانوية %.
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
 - 5 القيمة المستهدفة للمؤشر 1.5 : 5 % سنة 2026
 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون المالية.

¹⁷القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة سها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديس ات		الإنجازات التقديسرات 2023		الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		1911-91 (0-5-1)-131
1.5	2	2.5	3	-0.76	%	المؤشر 2.9.1: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يرجع التفاوت الموجود في الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور إلى الزيادة غير متوقعة في الأجور في الكثير من الأحيان. وكذلك الترقية الآلية وإحداث خطط قضائية جديدة بالنسبة للقضاة من طرف المجلس الأعلى للقضاء بعد توجيه المشروع النهائي للميزانية وإقراره من طرف وزارة المالية وهو من شأنه أن يؤثر سلبا على الفارق المسجل بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور. وستعمل مصالحنا على تقليص هذا الفارق خلال السنوات المقبلة خاصة بعد الاتفاق على نسبة الزيادة في الأجور والتقليص في الانتدابات، لتبرغ %1,5 خلال سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ارتباط حجم كتلة الأجور بالوضع الاجتماعي داخل مراكز العمل والقرارات الحكومية بخصوص الزيادات في الأجور الغير مبرمجة بالإضافة على إكراهات المالية العمومية وغياب إطار نفقات متوسط المدى يراعى الحاجيات الحقيقية للقطاع.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
- 2. تعريف المؤشر يتعلق المؤشر بمتابعة تطور نسبة تواجد النساء في المناصب الوظيفية العليا الوظيفية العليا التي تساعد على أخذ القرار مقارنة بالرجال. وتمثل المناصب الوظيفية العليا الموجودة بالمهمة رتبة مدير عام فما أكثر.
 - ق طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
 - نوع المؤشر: مؤشر منتوج
 - 5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

- 1. طريقة احتساب المؤشر: عدد النساء في المناصب الوظيفية العليا/العدد الجملي للموظفين في المناصب الوظيفية العليا *100
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مانوية %
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية.
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
 - القيمة المستهدفة للمؤشر 18: 43 % سنة 2026.
 - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الادارية

¹⁸القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة سها

III ـ قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.

	تقديرات		2023	إنجازات	5 a 1	
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	مؤشر الأداء
43	40	38	36		%	المؤشر: 9-2-2: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من المنتظر أن ترتفع نسبة النساء في المنصب الوظيفية العليا لتبلخ %43 خلال سنة 2026 وهو أمر طبيعي خاصة في برنامج العدل باعتبار أن نسبة النساء القاضيات من المرتبة الأولى يفوق 70 % من جملة القضاة بحيث أنه يصبح من المنطقي تقلد القاضيات مناصب قضائية عليا في السنوات القادمة.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-2-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
- 2. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين من جملة عدد الأعوان المعنبين بالتكوين حسب مخطط التكوين. ويهدف أساسا الى الرفع من المهارات الفردية والجماعيّة للقضاة والكتبة وجميع الأعوان بمختلف المحاكم والإدارات المركزية والجهويّة.
 - 3 طبيعة المؤشر مؤشر فاعلية
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج،
 - 5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشّر مراعي للنوع الاجتماعي

- 1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين/ عدد الأعوان المعنبين
 بالتكوين حسب مخطط التكوين خلال السنة *100
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مانوية %.
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: كل 06 أشهر
 - 5 القيمة المستهدفة للمؤشر 19: 98 % خلال سنة 2026.
 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الإدارية.

¹⁹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة سها

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

	التقديس ات		2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2022		71-21-3-3-3
98	97	95	93	83.26	%	المؤشر 2.2.3: نسسية الأعسوان المتكونين في إطار مخطط التكوين

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

لم تبلغ نسبة الأعوان المتكونين في إطار المخطط خلال سنة 2022 سوى 83.26 % وهي نسبة ضعيفة ناتجة عن تعطل مسار التكوين جراء جائحة كورونا، وستسعى مصالح الوزارة للترفيع من هذه النسبة لتبلغ حولي 98 % خلال سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف الإعتمادات المخططة للتكوين
- غياب الفضاءات اللازمة داخل الجمهورية
- ضعف الحوافز ومنح التنقل الخاصة بالأعوان للتنقل إلى العاصمة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية

رمز المؤشر: رقم البرنامج ارقم الهدف ارقم المؤشر: 9-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
- 2. تعريف المؤشر: حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.
 - طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
 - 5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي

- 1. **طريقة احتساب المؤشر: (انجازات الميزانية تقديرات الميزانية/تقديرات الميزانية)** خلال السنة * 100
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مانوية.
- 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية (منظومة أدب)
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: حينيًا
 - 5 القيمة المستهدفة للمؤشر 20 % خلال 2026.
 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون المالية.

²⁰ القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	تقديرات		2022	إنجازات		
2026	2025	2024	2023	2022	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
4	5	6	8	0.99	%	المؤشر 3.9.1: نسبة الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يلاحظ من خلال هذا الجدول عدم استقرار نسب تنفيذ الميزانية ويرجع ذلك إلى غياب إطار نفقات متوسط المدى محدد وفق الحاجيات الحقيقية للمهمة بالإضافة إلى اضطراب الأسعار العالمية لأغلب المواد الحيوية، مما يتسبب في تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع على المستوى المركزي والجهوي. ورغم كل ذلك يبقى هامش الخطأ في حدود 4 % مقبول إلى حين استقرار الأسعار في بلادنا.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- الأمر المنظم للمشاريع ذات الصبغة الجهوية
- كثرة المتدخّلين في تنفيذ الميزانية في المستويين المركزي والجهوي
 - -التعقيدات الإجرائية لتنفيذ الميزانية
 - -غلاء أغلب المواد بصفة غير متوقعة في السنوات الأخيرة.
- -غياب إطار نفقات متوسط المدى يأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقية للقطاع.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة

رمز المؤشر: رقم البرنامج ارقم الهدف ارقم المؤشر: 9-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
- 2. تعريف المؤشر: يندرج هذا المؤشر في إطار انخراط المنظومة القضائية والسجنية في المجهود الوطني لتكريس مبادئ التنمية المستدامة فقد تبتت العديد من الهياكل التابعة للوزارة مشاريع تندرج ضمن مقاربة الاقتصاد الأخضر والدائري واستغلال الطاقات المتجددة.
 - طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
 - 5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

- 1. طريقة احتساب المؤشر: الهياكل التي تستعمل الطاقة المتجددة/ جملة الهياكل المعنية خلال السنة *100
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مانوية.
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة البناءات
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
 - القيمة المستهدفة للمؤشر 21: 22 % خلال سنة 2026.

²¹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة سها.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III قراءة في نتائج المؤشر

1. مىلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديسرات		الإنجازات التقديــرات		الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022	<i>-</i>	
22	20	10	5	0	%	المؤشر 2.3.9: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ترسيم إعتمادات بميزانية الاستثمار للشروع في تركيز الطاقة الشمسية بمختلف مقرات الوزارة وهياكلها على مراحل وذلك لمعاضدة مجهودات الدولة للانتقال الطاقي وتقليص المصاريف في هذا الباب. وينتظر أن تبلغ نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدد حوالي 22% بحلول سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تواضع الإعتمادات المخصصة للغرض
- صعوبة الإجراءات لحداثة الخبرة في هذا الميدان.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-3-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
- 2. تعريف المؤشر: في إطار تثمين دور العدالة في دفع الاقتصاد من خلال تحسين الموارد المالية للدولة بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة. يبرز هذا المؤشر نسق التطوّر السنوي في الموارد الماليّة للميزانية المتأتية من خطايا التقاضي وذلك بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة بها لتحسين الموارد المالية للدولة.
 - قبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
 - 5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

- 1. طريقة احتساب المؤشر: (موارد خطايا السنة الجارية موارد خطايا السنة الماضية) / موارد خطايا السنة الماضية خلال السنة *100
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية

5 القيمة المستهدفة للمؤشر 22: 42 % خلال سنة 2026.

6 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديسرات		الإنجازات التقديـــرات 2023		الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024	2020	2022	V—y-	7/-a/ y=-y-
42	45	20	10	-	%	المؤشر 3.3.9: نسبة النطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تساهم الوزارة في تعبئة موارد الدولة من خلال خطايا التقاضي. وللترفيع من هذه الموارد الهامة سيتم خلال المخطط 2024-2026 مراجعة تعريفة بعض الخطايا بحيث ينتظر أن ترتفع مداخيل هذه الخطايا بما قدره 42 % خلال سنة 2026 بالمقارنة مع سنة 2023.

3 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

غياب الترابط البيني مع وزارة المالية لمعرفة حجة الخطايا المحالة.

²²القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-3-4

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
- 2. تعريف المؤشر: يبرز هذا المؤشر نسبة الديون المتخلاة بذمة الوزارة مقارنة بمجموع نفقات التسبير والاستثمار. حيث يتم إنجاز أكثر من 80 % من اعتمادات التسبير في المستوى الجهوي (اعتمادات مفوضة) وأكثر من 90 % من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية مما يؤثر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة.
 - 3 طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
 - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
 - 5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

- 1. طريقة احتساب المؤشر: (جملة الديون/جملة نفقات التسبير والاستثمار) خلال السنة
 *100
 - 2. وحدة المؤشر: نسبة مانوية.
 - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - 4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
 - القيمة المستهدفة للمؤشر²³: 10 % خلال سنة 2026.
 - 6 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

²³ القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

الاحقراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديسرات		2023	الإنجازات		مؤشر الأداء	
2026	2025	2024		2022	الوحدة	971201 2000
10	14	16.8	16.1	-	%	المؤشر 4.3.9: تسبة السديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسبير والاستثمار

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

رغم مجهودات المهمة لترشيد الإنفاق في كافة المجالات، إلا أن ضعف الإعتمادات المرصودة والارتفاع المشط لأغلب المواد الحيوية يجعل نسبة الديون تتطور من سنة إلى أخرى، بحيث من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 10 % من جملة نفقات التسبير والاستثمار خلال سنة 2026 على أن يقع الترفيع في الإعتمادات في هذا الباب.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف الاعتمادات المخصصة في باب التسبير والاستثمار.
 - غلاء أغلب المواد بكافة أنحاء العالم بصفة غير متوقعة.

بطاقة الفاعل العمومي المتدخل في برنامج القيادة والمساندة

ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل

I-التعريف:

- 1. النشاط الرئيسي: إنجاز أحياء سكنية للكراء أو التمثك لفائدة منظوري وزارة العدل.
 - 2. مرجع الإحداث: قانون عدد 35 لسنة 1988 المؤرّخ في 3 ماي 1988.
- 3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والديوان: المخطط الاستراتيجي 2025-2025.

II- الاستراتيجية والأهداف:

- الإستراتيجية: المحاور الإستراتيجية للديوان:
 - إصلاح وتطوير المنظومة العقارية،
 - الإدارة الإلكترونية والعدالة الرقمية،
 - تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية،
 - مراجعة مؤشّرات القيس والإحصائيات.

2. الأهداف الإستراتيجية للديوان:

- إنجاز المشاريع المبرمجة لتعزيز الرصيد العقاري والمعدّة للتملك في نطاق البعث العقاري.
 - برامج صيانة الرّصيد العقاري المعدّ للكراء.
- تحيين المخطط المديري للإعلامية ورقمنة الخدمات المسداة من قبل مصالح الديوان وتطوير المنظومة المندمجة للتصرف واقتناء التطبيقات اللازمة المتعلقة خاصنة بمتابعة المشاريع ودعم وتطوير السلامة المعلوماتية.
 - تطوير المعارف والمهارات للأعوان كلّ في المجالات المتصلة بنشاط الديوان.
- 3. تدخلات الفاعل العمومي: أهم الاستثمارات والمشاريع التي سيتوثى الديوان تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليه والمساهمة في تحقيق أداء البرنامج:

- إنجاز 12 مسكن بباجة (للكراء والتملك)
- إنجاز 30 مسكنا بالكاف (للكراء والتماك)
 - إنجاز مشروع سوسة (للتماك)
- إنجاز مشروع الزهراء ببن عروس (للتملك)
- إنجاز 12 مسكنا بكل من المنستير وقرمبالية والقيروان (للكراء).

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

	التقديرات (أد)		2023	إنجازات	
2026	2025	2024	2023	2022	البيان
50	50	50			ميزانية التصرف:
					منها:
					- منحة بعنوان التأجير
- 50	- 50	- 50	_	_	- منحة بعنوان التسيير:
			_		منحة توازن (1)
1001	1001	1247	400		ميزانية الاستثمار أو
1001	1001	1247	400	400	التجهيز: منها التمويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والثوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤمسة)
1051	1051	1297	400	400	المجموع

 ⁽¹⁾ منحة توازن: الفرق بين معاليم الكراء المعتمدة للمساكن الوظيفية المسندة للمشرفين على محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمديرين الجهوبين للعدل.

بطاقة النوع الاجتماعي مهمة العسدان: التعهدات

1/ الإطار العام

عملت المهمة على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 وقامت تنفيذا لذلك بعديد المشاريع والأنشطة. ورغم المجهودات المبذولة في هذا المجال فإنه لا تزال هناك العديد من الصعوبات التي تتطلب العمل على تذليلها كمزيد التقدم في وضع الاستراتيجية القطاعية للنوع الاجتماعي لمهمة العدل والإسراع في تنفيذها. ويمثل الوقوف على هذه الإشكاليات والصعوبات جوهر هذه البطاقة حتى يتم تجاوزها عبر تخصيص الموارد المالية اللازمة لحقيبة الأنشطة التي تكفل ذلك.

وفي إطار الاستجابة لأثار الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي تم تحديد أولويات المهمة فيما يتعلق بمزيد تكريس هذه المقاربة, وبناء على التقييم الاولي الذي أجرته المهمة فيما يتعلق بالتطبيق القضائي للقانون النافذ او فيما يتعلق بالبنية التحتية للمحاكم يعتبر تحسين جودة الاستقبال والتوجيه الإداري والتعهد بالنساء ضحايا العنف من أولويات المهمة صلب برنامج العدل. حيث يمثل طول الزمن القضائي المتعلق بحصول النساء ضحايا العنف على قرارات الحماية اشكالية مهمة قد تمس من جدوى الحماية القانونية التي تتمتع بها المرأة ضحية العنف. هذا بالإضافة إلى غياب الارشاد القضائي في بعض المحاكم. وفي نفس الإطار وبعد النفطن الى النقص الحاصل على مستوى البنية التحتية فيما يتعلق بتهيئة فضاءات مستقلة في المحاكم خاصة لاستقبال ضحايا جرائم العنف ضد المرأة والأطفال المرافقين لها، تعمل المهمة على تعميم تهيئة هذه الفضاءات بالمحاكم لجعلها متلائمة مع المعايير الدولية ومع احتياجات الفئة المعنية بها لما تتميز به من هشاشة ولمنع اختلاط النساء المعنفات وخاصة الأطفال المرافقين لهن ببقية المتقاضين. وفي ظل نقص الإرشاد الإداري الذي يمثل إحدى الصعوبات التي قد تحول

دون ولوج النساء ضحايا العنف للعدالة فقد تمت برمجة أنشطة تتعلق بتجهيز المحاكم بلافتات توجيهية ودعم تدريب أعوان الاستقبال بالمحاكم حول كيفية استقبال المرأة المعنفة.

اما في خصوص المنظومة السجنية فان أولوية المهمة تمثلت في إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة وتوفير أكبر فرص لإعادة إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا بالعمل على إدراج البرامج الرامية الى التحسيس والتوعية حول ثقافة نبذ العنف إضافة الى برامج التكوين وإعادة التأهيل المعمول بها. وفيما يتعلق بالمودعات من النساء فقد تم العمل على مزيد تعزيز قدراتهن لإعادة إدماجهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعد الإفراج وذلك بعد التفطن الى عدم ملائمة برامج التكوين والتأهيل لانتظارات السجينات وكذلك مع احتياجات سوق الشغل.

الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

الاثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات:

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: برنامج العصدل

ماية الحقوق والحريات	ف الاستراتيجي عدد 1: تحسين جودة العدالة في حه	الهد
الأسباب القرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي
 كثرة عدد مطالب الحماية نقص تكوين قضاة الأسرة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة وتطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 عدم ثبات القضاة المتكونين إثر الحركة القضائية وتعهد قضاة أسرة جدد في بداية كل سنة قضائية عدم تفرغ قضاة الاسرة 	•طول الزمن القضائي المتعلق بحصول النساء ضحايا العنف على قرارات الحماية	الهدف العملياتي 1: تحسين جودة التعهد بالنساء ضحايا العنف .

• غياب الارشاد القضائي في بعض المحاكم • نقص في عدد القضائ بالنيابة العمومية • نقص في الإرشاد القضائي للنساء ضحايا • ضعف تطبيق المنشور المتعلق بتيسير إجراءات الحصول العنف داخل المحاكم على الاعانة العدلية الوجوبية والحق في الارشاد القانوني لضحايا العنف ضد المرأة	 عدم عقد اجتماعات تنسيقية بين قضاة الأسرة والنيابة العمومية 	•ضعف التواصل والتنسيق بين قضاة الاسرة والنيابة العمومية في خصوص تنفيذ قرارات الحماية.	
	 نقص في عدد القضاة بالنيابة العمومية ضعف تطبيق المنشور المتعلق بتيسير إجراءات الحصول على الاعانة العدلية الوجوبية والحق في الارشاد القانوني 		

	الهدف الاستراتيجي عدد 3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دو	
 نقص اللافتات التوجيهية داخل المحاكم نقص في تكوين أعوان الاستقبال في كيفية التعامل مع النساء ضحايا العنف نقص في الفضاءات المهيأة لاستقبال النساء ضحايا العنف 	•نقص في التوجيه الاداري للنساء ضحايا العنف داخل المحاكم	الهدف العملياتي 1: تحسين جودة الإرشاد الإداري واستقبال النساء ضحايا العنف

البرنامج عدد 2: برنامج السجون والإصلاح

الهدف الاستراتيجي عدد 2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود										
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق المعني)	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي								
•التنشئة الاجتماعية والظروف الاقتصادية	•قلة الوعي حول عواقب ونتائج العنف ضد المرأة									
•الاحساس بالإفلات من العقاب	•التطبيع مع العنف ضد المرأة									
•عزوف النساء عن التشكي	التطبيع مع العلف صد المراه									
•نقص في المحادثات النفسية للمودعين مرتكبي جريمة	•غياب برامج توعوية وتحسيسية داخل السجون	الهدف العملياتي 1: إعادة تأهيل المودعين								
العنف ضد المرأة	حول ثقافة نبذ العنف ضد المرأة	مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة								
•عدم إدراج محور مقاومة العنف ضد المرأة في برامج	•برامج تأهيل وتكوين داخل السجون لا تأخذ بعين									
في مخطط التكوين والتأهيل داخل السجون	الاعتبار محور مقاومة العنف ضد المرأة									
•نقص تكوين الاخصائيين النفسيين في تخصص										
مناهضة العنف ضد المرأة										

2. خطة العمل الخاصة بالأثر 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

• الأهداف والمؤشرات العملياتية

تقدیرات (ن+3)	تقدیرات (ن+2)	تقدیرات (ن+1) **	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	المؤشر	الأهداف العملياتية *	الأهداف الاستراتيجية	اليرنامج
%80	%75	% 68.8	(عدد قرارات الحماية لقائدة المرأة المعنفة السنة الحالية / جملة مطالب الحماية المقدمة خلال السنة) *100	مؤشر جودة	سبة الاستجابة لمطالب الحماية لفائدة المرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة		1: تحسین	
100	60	30	(عدد المحاكم التي يمارس فيها الارشاد القضائي بصفة دورية ويومية/عدد المحاكم الابتدائية*100)	مؤشر جودة	نسبة المحاكم التي يمارس فيها الارشاد القضائي بصفة دورية ويومية	تحسين جودة التعهد بالنساء ضحايا العف	جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات	العدل
100	70	40	(عدد المحاكم التي بها لافتات توجيهية والارشادية/ عدد المحاكم الابتدائية) *100	تجاعة	نسبة المحاكم التي بها لافتات توجيهية والارشادية	تحسين جودة الإرشاد	3: تدعيم	
100	60	30	(عدد الفضاءات التي تمت تهيئتها في المحاكم / عدد المحاكم الابتدائية)*100	نجاعة	نسبة الفضاءات المهيأة المخصصة لفائدة النساء ضحايا العنف	الاداري واستقبال الشف	النفاذ إلى العدالة دون تمييز	

تقدیرات (ن+3)	تقدیرات (ن+2)	تقدیرات (ن+1) **	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	المؤشر	الأهداف العملياتية *	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
%15	%23	%33	عدد المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة العائدين المشمولين ببرامج التكوين / العدد الجملي للمودعين في جريمة العنف ضد المرأة	مؤشر جودة	نسبة العود في جريمة العنف ضد المرأة بالنسبة للمودعين اللذين شملتهم برامج التأهيل	إعادة تأهيل المودعين مرتكبي	توفير فرص إدمساج المسودعين للمساهمة في	الستجون
%45	30%	15%	عدد المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة المتاركين في ورشات توعوية حول ظاهرة العنف ضد المرأة/ العدد الجملي للمودعين في جريمة العنف	مؤشر فاعلية	نسبة المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة المشاركين في ورشات توعوية حول ظاهرة العنف ضد المرأة	جريمة العنف ضد المرأة	الحــد مــن ظاهرة العود	والإصلاح

^{*} المراعية للنوع الاجتماعي ** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر		الميزانية					بشرات النشاط	مو		الأنشطة	الاهداف	الأهداف	البرنامج
التمويل	تقديرات	تقدیرات (ن+2)	تقدیرات (ن+1)	تقدیرات (ن+3)	تقديرات	تقدیرات (ن+1)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	المؤشر		العملياتية	الاستراتيجية	
تعاون دولي	(ن+3) 18أبد	(2+3)	۵./36	2	(2+o) 2	2	عدد الدورات التكوينية المتخصصة لقضاة الأسرة وأعضاء النيابة العمومية في تطبيق القانون عدد 58 لمنة 2017	موَ شر فاعلية	حدد الدورات التكوينية المتخصصة لقضاة الأسرة وأعضاء النيابة العمومية في تطبيق القانون عدد 45 لسنة 2017 بشأن استصدار قرارات الحماية	-تنظيم دورات تكوينية لدعم القدرات التطبيقية في مجال الحماية القضائية للنساء ضحايا العنف	تحسين جودة التعهد	1 تحسين جودة العدالة	العدن
ميزانية الدولة	a, 13	3.13	3أ.د	1	1	1	عدد الدورات التكوينية لدعم القرارات التطبيقية حول قرارات الحماية على ضوء القانون عدد 58لسنة 2017	مۇشر فاعلىة	حدد الدورات التكوينية لدعم القدرات التطبيقية للقضاة حول قرارات الحماية على ضوء القانون عدد 58لسنة 2017	حسب القانون عدد 58 لسنة 2017 بشأن مطالب الحماية	بالنساء ضحايا العنف	جودة التعالمة الحقوق والحريات	

دعائم أنسَّطة								ة عدد 52	متعلق بالإعانة العدليا	مراجعة القانون الد لسنة 2002			
دعائم أنسَّطة									ة بين قضاة الاسرة و رعة نتفيذ قرارات ال اء ضحايا العنف				
دعائم أنشطة				8	10	10			_	الابتدائية عبر مراء			
دعائم أنشطة								-	علق بتيسير إجراءات الوجوبية والحق في عنف ضد المرأة	على الاعانة العدلية القانوني لضحايا ال			
ميز انية الدولة	1400أ.د	1200أ.د	1200أ.د	100	60	30	عدد الفضاءات التي تمت تهيئتها في المحاكم / عدد المحاكم الإبتدائية) 100*	مؤشر نجاعة	نسبة تهيئة الفضاءات المخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم	إعادة تهيئة المخصصة المخصصة في المحاكم في المحاكم الابتدائية بما يتوافق مع المعايير الدولية واعتماده في المباني الجديدة	تحسين جودة الارشاد الاداري واستقبال	3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز	
تعاون دولي	10أبد	10أرد	10أرد	100	70	40	عدد المحاكم التي بها لافتات توجيهية والارشادية/ عدد المحاكم الابتدائية*100	مؤشر نجاعة	نسبة المحاكم التي بها لافتات توجيهية وارشادية	- وضع لاقتات ارشادية تتضمن إشارات توجيهية لتوجيه النساء ضحايا العنف الى القضاء المخصص لهن انطلاقا من بهو الاستقبال	واستعبان النساء ضحايا العنف		

تعاون دولي	124.د	2.أ20	120ء	6	5	5	عدد (مكون بدواثر الاستثناف)	مؤشر فاعلية	عدد الدورات التكوينية لأعوان الاستقبال حول استقبال النساء ضحايا العنف والأطفال القصر المرافقين لهن	تنظيم دورات تكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال في كيفية استقبال المرأة صحية العنف والابناء القصر المرافقين لها			
مصادر		الميزانية					وشرات النشاط	مر			الاهداف	الأهداف	البرنامج
التمويل	تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	المؤشر	الأنشطة	العملياتية	الاستراتيجية	
	(ن+3)	(ن+2)	(ن+1)	(ن+3)	(2+ ن)	(ن+1)		<i>J.</i> g,					
مبلغ غیر محدد				45	30	15	عدد المودعين العنف ضد المرأة المشاركين في الورشات التوعوية حول ظاهرة العنف ضد المرأة/ مرتكبي جريمة العنف المرأة/ المرأة	مۇرشر فاعلىة	نسبة المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة المشاركين في الورشات التوعوية حول ظاهرة العنف ضد المرأة	تنظيم ورشات توعويــــــــة وتحسيسية حول ظاهرة العنف ضـــد المــرأة لمرتكبي جريمة العنف ضد المرأة	إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة	توفير فرص إدم—اج المودعين المساهمة في الحد من ظاهرة العود	الستّجون والإصلاح
مبلغ غير				100	70	50	عدد الاخصائيين		نسبة الاخصائيين الاجتماعيين	-تكوين مكونين من الاخصائيين			

وزارة العسدل

מבננ				الاجتماعيين والنفسيين المكونين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة/ عدد الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين	مؤشر فاعلية	و النفسيين المكونين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة	الاجتماعيين والنفسيين مختصين محتصين في مجتال مناهضة العنف ضد المرأة		
دعائم انشطة				ج التكوين	ضمن برام	مة العنف ضد المرأة جون	إدراج محور مقاو والتأهيل داخل الس		
دعائم انشطة				بي جريمة العنف	دعين مرتكب	حادثات النفسية مع الم	التكثيف في عدد الم ضد المرأة		

الاثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والاجر العادل 1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 2: برنامج السجون والإصلاح

الهدف الاستراتيجي عدد 2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود								
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق المعني)	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي						
- محدودية الاختصاصات في مجالات التكوين (عدم وجود در اسات لتحديد برامج تكوين تتماشى مع سوق الشغل، نقص في المكونين المختصين) - عدم توفر اعتمادات لبعض الاختصاصات (ارتفاع أسعار المواد الأولية) صعوبة النفاذ لمصادر التمويل للنساء السجينات في فترة ما بعد السجن	عدم ملائمه برامج النكوين والناهيل لانتظارات السحينات وسوق الشغل	الهدف العملياتي 1: تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية بعد قضاء فترة العقوبة						
عدم التنسيق بين الأطراف المتداخلة (وزارة التشغيل والتكوين المهني/ وزارة العدل) فيما يتعلق برزنامة برنامج التأهيل	تزامن رزنامة برامج الثأهيل مع مواعيد العفو							

عزوف الس	عزوف السجينات عن العمل	- ضعف في مقابل / في أجرة التشغيل. - نوعية العمل لا تستهوي بعض السجينات
الثقافة المح	الثقافة المجتمعية حول المرأة السجينة	الوصم والرفض العائلي والاجتماعي
القدرات النف	القدرات النفسية والصحية مضطربة	 رفض الفضاء المغلق نقص في المحادثات والمتابعة النفسية للسجينات
دف العملياتي 2: تعزيز قدرات ودعات لإعادة إدماجهم في الحياة	صدمة الايداع	-غياب تأطير نقسي للمودعين من النساء لأول مرة -ضعف الخدمات الترفيهية والتنشيطية الموجهة للسجينات
جتماعية بعد قضاء فترة العقوبة	تواصل محدود للسجينات مع أفراد العائلة	- البعد الجغرافي: من الصعب على أفراد العائلة زيارة السجينات بانتظام لأنهن قد يكن في سجون بعيدة - الصعوبات المالية: صعوبة تحمل عائلات السجينات تكاليف السفر لزيارتهن بانتظام أو إرسال الأموال لدعمهن في السجن.

- لم يتم تحيين الاتفاقيات مع وزارة المرأة والطفولة	ضعف التنسيق مع وزارة المرأة للتعهد بالنساء بعد
لاستغلال مراكز الإيواء للمفرج عنهم عند الحاجة	انقضاء فترة ما بعد السجن

2/ خطة العمل الخاصة بالأثر3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والاجر العادل

• الأهداف والمؤشرات العملياتية

		ياتية							
تقدیرات (ن+3)	تقدیرات (ن+2)	تقدیرات (ن+1) **	طريقة الاحتساب	طبيعة الموشر	المؤشر	الأهداف العملياتية *	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج	
%50	%45	%40	عدد النساء المودعات المنتفعات بعمل لفلاحي او صناعي او الخدماتي/ عدد النساء السجينات	فاعلية	نسبة النساء المودعات المنتقعات بعمل لقلاحي او صناعي او الخدماتي	تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية بعد قضاء فترة العقوبة	توفير فرص		
%80	%70	%60		فاعلية	نسبة تطور عدد النظاهرات (الترفيهية والثقافية والرياضية.)	تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية بعد قضاء فترة العقوبة	إدماج المودعين	الستجون والإصلاح	

^{*} المراعية للنوع الاجتماعي ** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

		الميزانية			مؤشرات النشاط							*1 tu	
مصادر التمویل	تقدیرات (ن+3)	تقدیرات (ث+2)	تقدیرات (ن+1)	تقدیرات (ن+3)	تقدیرات (ن+2)	تقدیرات (ن+1)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	المؤشر	الأنشطة	الاهداف العملياتية	الأهداف الاستراتيجي ة	البرنامج
موارد الميزانية	2 م.د	2 م.د	2 م.د	20	15	12		جودة	عدد الاختصاصات المحدثة	-تحديد الاختصاصات المطلوبة وتحديد الموارد			
دعائم أنشطة				10	08	05		جودة	عدد الجلسات المتعلقة بإعداد برامج التكوين	-التسيق مع الأطراف المتداخلة بشأن رزنامة برامج التكوين	-	توف یر	
دعاثم أنشطة				-	-	-		فاعلية	عدد الجلسات الترتيبية	تعديل رزنامة برامج التأهيل لكيلا تتوافق مع مواعيد العفو	لإعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية بعد قضاء	فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد	الستجون والإصلاح
				% 50	% 45	% 40		فاعلية	نسية الترفيع في اجرة اليد العاملة السجنية	-الترفيع في تأجير اليد العاملة السجنية	فُترة العقوبة	من ظاهرة العود	

دعائم أنشطة		-	-	-	فاعلية	عدد السجينات المنتفعين بحصص المتابعة النفسية	-الترفيع في عدد جلسات المتابعة النفسية		
دعاثم أنسَّطة					جودة	عدد الاتفاقيات	-مراجعة الاتفاقيات مع وزارة المرأة والطفولة لاستغلال مراكز الإيواء للمفرج عنهم عند الحاجة	تعزيز قدرات	
دعائم أنتُطة		08	06	04	جودة	عدد الجاسات	تحيين الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية (في خصوص تمكين وتقريب العائلات لزيارة السجينات)	المودعات لإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية بعد قضاء فترة العقوبة	
دعاثم أنتّطة		08	06	04	جودة	عدد الجلسات	-تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع وزارة التباب ووزارة الثقافة لتدعيم النوادي الرياضية والثقافية بالوحدات السجنية		
دعائم أنشطة		15	10	08	جودة	عدد المشاركات	-المشاركة في النظاهرات الثقافية بحضور العائلات		
دعائم أنشطة							-تكتّيف الزيارات المباشرة ولقاءات مع العائلة في		

نة 2024	للأداء لسذ	السنوي	المشروع
---------	------------	--------	---------

وزارة العسدل

				بات	المناب	